A/74/13

الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ١٣

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/74/13

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ١٣

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-7973

[٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩]

المحتويات

الصفحة

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٤

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة ٦

الفصل

الأول – عرض عام لسياق الأوضاع ٩

ألف – التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية ٩

باء – التطورات التشغيلية والتنظيمية ١٤

جيم – المسائل القانونية ١٦

دال – استعراض مالي عام ٢٣

الثاني – استعراض البرامج الفرعية ٢٧

ألف – البرنامج الفرعي ١ ..... ٢٧

باء – البرنامج الفرعي ٢ ..... ٢٨

جيم – البرنامج الفرعي ٣ ..... ٢٩

دال – البرنامج الفرعي ٤ ..... ٣٢

هاء – البرنامج الفرعي ٥ ..... ٣٤

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

في عام ٢٠١٩، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه تحديات خطيرة على العديد من الجبهات. فقد أفضى قرار اتخذته جهتها المانحة الثنائية الأكبر بتخفيض مساهمتها بمقدار ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى مواجهة الوكالة لأزمة وجودية. واستجابة لذلك، أدت التعبئة غير العادية للدعم من جانب نطاق واسع من المانحين إلى النزول بالعجز البالغ ٤٤٦ مليون دولار إلى الصفر بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما أتاح للوكالة الحفاظ على عملياتها على مدى العام. وقد ناشدنا شركاء الأونروا تقديم نفس المستوى من المساهمات المالية في عام ٢٠١٩ من أجل ضمان استمرار الخدمات الأساسية للأونروا دعما لحوالي ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني. وتحافظ الوكالة من جانبها على نظام للانضباط المالي أسفر عن وفورات في التكاليف بلغت حوالي ٥٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وفي هذا العام، ستقوم الحاجة إلى شركائنا وإلى التدابير الداخلية التي تتخذها الوكالة نفسها للتعويض عن الخسائر الإضافية البالغ قدرها ٦٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أنهى فعليا كل تمويل الولايات المتحدة للوكالة في عام ٢٠١٩.

وبفضل جهود الوكالة وشركائها، استطاعت الأونروا إبقاء مدارسها مفتوحة، والإبقاء على موظفي عياداتها الطبية، وعلى تدفق مساعداتها الحيوية إلى أشد فئات اللاجئين ضعفا. ولم يكن هذا بالأمر السهل. فالقيود المالية تضع على المحك حدود قدرتنا على تقديم المساعدات الجيدة، وهذه نتيجة حتمية حينما يكون لدينا ٥٠ طالبا في كل فصل دراسي و ١٠٠ زيارة مريض يومية لكل طبيب. وتتسم أيضا البيئة التشغيلية لبرامج الأونروا وأنشطتها بالصعوبة البالغة في جميع ميادين عملها الخمسة. وقد تدهورت الظروف الاجتماعية – الاقتصادية للاجئين في أغلب المناطق. ففي الجمهورية العربية السورية، يظل الوضع محفوفا بالمخاطر، حيث لا يزال أغلب اللاجئين الفلسطينيين هناك، وكذلك اللاجئون الفلسطينيون من الجمهورية العربية السورية في الأردن ولبنان، يعتمدون على الأونروا في تلبية أبسط احتياجاتهم. وفي غزة، لا تزال التوترات مرتفعة، بعد عدة موجات من العنف في المنطقة المحيطة بغزة وبعد أكثر من عام من الاحتجاجات في المنطقة، التي قُتل فيها مئات الفلسطينيين وأصيب الآلاف؛ وقد قُتل ١٣ طالبا وجُرح ٢٨٤ طالبا آخر من طلاب الأونروا. وتُخلِّف الحالة الاقتصادية المدمرة قرابة مليون لاجئ فلسطيني في غزة يعتمدون على الأونروا في الغذاء. وفي الضفة الغربية، يستمر التوسع في المستوطنات الإسرائيلية، بالتزامن مع زيادة في عمليات الإخلاء وتدمير منازل الفلسطينيين. وفي غضون ذلك، اتخذت السلطات الإسرائيلية بعض الخطوات التي تشكِّل تحديا لعمليات الأونروا في القدس الشرقية، وذلك بعد إعلان بلدية القدس عن خطة لإنهاء تقديم خدمات الأونروا هناك.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق للحكومات المضيفة والمانحة على السواء لدعمها المستمر للأونروا وولايتها. وقد خطت الأونروا خطوات كبيرة في توسيع وتنويع قاعدة جهاتها المانحة في عام ٢٠١٨، حيث بلغ عدد البلدان التي أصبحت جهات مانحةً جديدة أو قامت بزيادة مساهماتها ٤٢ بلدا.

وتتمتع الأونروا الآن بما عدده ٢٧ اتفاقا متعدد السنوات مع البلدان المانحة، في زيادة عن عدد الاتفاقات القائمة في عام ٢٠١٧ والبالغ ٢٢ اتفاقا، وهو الأمر الذي يزيد إمكانية التنبؤ بالتمويل ويتفق مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وفي مؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تعهدت الدول الأعضاء بسخاء بتقديم ١١٠ ملايين دولار. وتواصل الأونروا السعي لإيجاد مصادر جديدة للتمويل كذلك، بوسائل من بينها حملاتها الرقمية الساعية إلى إيجاد تمويل فردي، وبالتعاون مع السلطات في بلدان عدة تدعم العمل الخيري الإسلامي. ونرحب بالقرار الهام الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي في ٢ آذار/مارس ٢٠١٩ بإنشاء صندوق وقف لصالح الأونروا في البنك الإسلامي للتنمية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن العجز المالي للوكالة في وقت كتابة هذه الرسالة يبلغ ١٥١ مليون دولار. ومن الضروري أن يتم سد العجز المتبقي بأسرع ما يمكن لتمكيننا من مواصلة عملياتنا والاستمرار في تنفيذ ولايتنا من خلال معالجة الحالة القاسية على أرض الواقع. ونظرا للصعوبات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون يوميا، فمن غير المفاجئ أن اليأس الشديد قد خيَّم على أوساط عديدة، مع زيادة هائلة في الصدمات النفسية – الاجتماعية. وعلى هذه الخلفية، فإن الأونروا، بتقديمها المساعدات الأساسية لأولئك اللاجئين، تلبي الاحتياجات الفردية وتمنح شعوراً بالأمل وأساسا لمستقبل أفضل. وهذا يمثل إسهاماً كبيراً في الاستقرار في جميع ميادين العمل الخمسة.

وقد أعلنت مؤخرا أن مدارس الأونروا في جميع الميادين الخمسة ستُفتح دون تأخير للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. والتعليم الذي نقدمه في أكثر من ٧٠٠ مدرسة يمثل من نواحٍ عدة قلب وروح رسالة الأونروا: الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية البشرية. ويُظهر طلابنا العزم كل صباح إذ يشقون طريقهم إلى المدارس، لا سيما أولئك الذين يتعين عليهم عبور نقاط التفتيش أو يعيشون في مناطق النزاع أو تحت نير الاحتلال. وهم يتلقون المعارف والمهارات في مدارس الأونروا، ولا يقل عن ذلك أهمية أنهم يغذون فيها أحلامهم ويسعون إلى فرص الحياة الصحية والمنتجة. وثمة ما يزيد عن نصف مليون فتاة وفتى يحققون الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الثمينة لاكتساب تعليم جيد. وإنه لأعظم استثمار يستطيع المجتمع الدولي القيام به في مستقبل مجتمع ما.

وكانت الأونروا قد أنشئت لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ومن ثم حماية سكان ضعفاء ودعم تنميتهم البشرية بينما ينتظرون حلا عادلا ودائما لمحنتهم. وفي غياب مثل هذا الحل، تسهم الأونروا في الاستقرار الإقليمي، وتضطلع بدور إنساني لا غنى عنه يعترف به المجتمع الدولي الذي لا تزال الأونروا تعتمد على دعمه في تنفيذ ولايتها.

(توقيع) بيير **كراينبول**
المفوض العام

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة*

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خلال دورتها العادية المعقودة في البحر الميت يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في تقريركم السنوي عن أنشطة الأونروا وعملياتها، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي سيقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

وتثني اللجنة بقوة على الأونروا لما تبذله من جهد دؤوب من أجل الوفاء بواجباتها، وفقا لولايتها، في تقديم الخدمات الضرورية والأساسية ضمن برامجها المتعلقة بالتعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية لنحو ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني مسجّلين حاليا في ميادين عمل الأونروا، وذلك على الرغم من الأزمة الوجودية التي واجهتها في عام ٢٠١٨. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون المتضررون من النزوح وآثاره على مدى سبعين عاما يحتاجون إلى مساعدات الوكالة الثابتة.

وتؤكد اللجنة مجددا أن الدور الذي تضطلع به الأونروا هو دور حيوي إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (قرارا الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) و ٣٠٢ (د-٤)). ووفي هذا الصدد، وإلى حين إيجاد ذلك الحل، تُشدِّد اللجنة على أن ما تقدمه الأونروا من تنمية بشرية مستدامة ومساعدة إنسانية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة هو أيضا إسهام مباشر في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

ولذا تعرب اللجنة عن امتنانها الصادق للبلدان المضيفة والمانحة لدعمها للأونروا.

ويساور اللجنة قلق شديد إزاء التدهور الشديد المستمر للظروف الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين. وترى اللجنة أن ذلك يسهم في تزايد الاعتماد على الخدمات التي تقدمها الأونروا، التي يجب أن تستمر إلى حين إيجاد الحل المذكور أعلاه، على الرغم من كل التحديات. ويؤدي ذلك أيضا إلى تزايد الشعور باليأس والإحباط في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يظل يمثل تحديا. فالنزوح وآثاره تفرز تحديات متزايدة للاجئين الفلسطينيين وللاستقرار الإقليمي. ويجب التصدي لتلك التحديات.

وتشدد اللجنة على أن العنف والتشريد القسري وتدمير المنازل وضياع الفرص الاقتصادية والقيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وحصار قطاع غزة، لا تزال تؤثر سلباً على حياة اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد اللجنة أن الوضع المتقلب في المنطقة، حيث ينتشر العنف والتهميش والتشرد والفقر، يؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عمل الأونروا.

وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الخسائر كبيرة في الأرواح والإصابات التي مني بها البشر، بمن فيهم المحتجون السلميون والإعلاميون والمستجيبون الأوائل والأطفال، المتعلقة بمسيرة العودة الكبرى، وما وضعه ذلك من ضغط على الخدمات الصحية في غزة، وتثني على موظفي الرعاية الصحية في الأونروا لتفانيهم في الاستجابة.

* لا تؤيد البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية نص الرسالة.

وتدعو اللجنة إلى الامتناع عن الأعمال التي تعرض خدمات وموظفي الأونروا للخطر، وتحث على الاحترام في جميع الأوقات لحرمة وحيادية منشآت الأونروا ولحقوق ومصالح اللاجئين الفلسطينيين في إطار ولاية الأونروا. وتعتبر اللجنة عمليات التوغل، وإساءة استخدام المرافق في مناسبات سياسية أو مناسبات أخرى غير مأذون بها، وتعطيل الخدمات عن طريق الإغلاق القسري أو الاحتجاجات، أمورا غير مقبولة، مشددة على أهمية الاعتراف بحقوق الموظفين. وتشكل مثل تلك الأعمال خطرا شديدا على حرمة وحيادية منشآت الأونروا وكذلك على توفير الخدمات الأساسية واللازمة.

وتُذكِّر اللجنة بضرورة احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاق التنقل والعبور، وجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وذلك لتيسير ودعم خدمات الأونروا وفقا لولايتها. وينبغي بوجه خاص تجنُّب التدابير المؤدية إلى تكاليف إضافية. وتُذكِّر اللجنة في هذا الصدد بالالتزام بإتاحة المجال للأونروا للوصول إلى الأماكن بسرعة وبلا عوائق.

ولا يزال القلق يساور اللجنة إزاء مستوى التهديدات والهجمات التي يتعرَّض لها موظفو الأونروا في مناطق النزاع. وتعرب اللجنة عن أسفها لوفاة موظفي الأونروا من جراء النزاع وللموظفين الثلاثين المفقودين أو المحتجزين أو المخطوفين أو المفترض أنهم محتجزون في عام ٢٠١٨، وتقدم تعازيها إلى عائلات المتوفين وأصدقائهم وزملائهم.

ولا يزال القلق يساور اللجنة أيضا إزاء القيود التي تفرضها القوات الإسرائيلية على موظفي الأونروا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وتشدد اللجنة على قلقها البالغ إزاء الخطط التي أعربت عنها السلطات الإسرائيلية لإنهاء تقديم خدمات الأونروا في القدس الشرقية المحتلة وانتهاك الحرمة المستحقة لمنشآت الأمم المتحدة عن طريق عرقلة تقديم الأونروا لخدماتها في القدس الشرقية. وتغتنم اللجنة هذه الفرصة لتذكير السلطات الإسرائيلية بالامتيازات والحصانات السارية المستحقة للوكالة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاق كومي – ميتشل مور لعام ١٩٦٧.

وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء الأزمة الوجودية التي واجهتها في عام ٢٠١٨، وكذلك إزاء صعوباتها المالية المستمرة. وتوجد حاجة ماسة إلى خدمات الأونروا في مجالات الحماية والإغاثة والصحة والتعليم، ويغذي عدم اليقين بشأن استمرار هذه الخدمات ما يشعر به اللاجئون الفلسطينيون من إحباط ويأس. ويؤدي هذا أيضا إلى زيادة خطر تحوُّل الشباب الفاقد للأمل وللفرص إلى التطرف. وفي هذا الصدد، تثني اللجنة على المفوض العام لإصراره على إعادة فتح مدارس الأونروا، رغم المشقة المالية، في بداية العام الدراسي في آب/أغسطس. وتعترف اللجنة بقيمة هذا القرار لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طالب من اللاجئين الفلسطينيين.

وتحث اللجنة جميع المانحين على المساعدة في إيجاد سبل جديدة لدعم التمويل المستدام والكافي والذي يمكن التنبؤ به للأونروا، تمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن عمليات الأونروا (A/71/849) ومع استراتيجية الأونروا لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وبناء عليه، تناشد اللجنة المانحين تكثيف جهودهم من أجل زيادة الوعي بأنشطة الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم تشجيع المجتمع الدولي الأوسع على زيادة دعمه، بما في ذلك الدعم المالي.

وبالإشارة إلى توصيات الأمين العام، ترحب اللجنة باعتماد النظام الأساسي لصندوق الوقف الإنمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين في الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في أبو ظبي في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٩، والذي سيكون بمثابة أداة لزيادة محتملة لدعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا.

وتثني اللجنة على المفوض العام وإدارة الأونروا وموظفيها لعزمهم على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، وسن الإصلاحات، وترشيد الميزانية، والحصول على التمويل المطلوب لتنفيذ ولاية الوكالة. وفي الوقت نفسه، تحث اللجنة المفوض العام وإدارة الأونروا على اتخاذ خطوات إضافية لوضع الأونروا على مسار مالي مستدام لضمان استمرار إمكانية وصول الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين تمشيا مع ولاية الوكالة، مع مراعاة الأثر السلبي لتدابير التقشف على خدمات الأونروا ولاجئيها وموظفيها.

وتود اللجنة أن تشكر الأردن وألمانيا وتركيا والسويد ومصر واليابان والاتحاد الأوروبي على النجاح في عقد مؤتمر الأونروا الوزاري في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على هامش الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة. وقد أسهم الاجتماع إسهاما كبيرا في إثارة المزيد من الاهتمام بالعمل الثمين الذي تقوم به الأونروا وفي تعزيز الدعم المقدم إلى الوكالة.

وتدعو اللجنة إلى تجديد ولاية الأونروا من جانب الجمعية العامة وتشجع على ذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (د-٤).

وترحب اللجنة بقطر كعضو جديد فيها، انطلاقا من روح زيادة توسيع عضويتها.

(توقيع) السفير كوركوت **غونجن**
رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول
عرض عام لسياق الأوضاع

ألف – التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية

١ – في ظل بيئة إقليمية متقلبة في عام ٢٠١٨، استمر تأثير النزاع والعنف والتهميش على اللاجئين الفلسطينيين، بطرق شتى، في جميع ميادين عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الخمسة وهي: الأردن؛ ولبنان؛ والجمهورية العربية السورية؛ والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ وقطاع غزة. وفي هذا السياق، واصلت الوكالة، تمشيا مع الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، تقديم خدمات التنمية البشرية والمساعدة الإنسانية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وتحسين المخيمات والتمويل البالغ الصغر والحماية.

قطاع غزة

٢ – في ظل ظروف سياسية وأمنية واجتماعية – اقتصادية شديدة التقلب، واصلت الأونروا تقديم المساعدة لما يبلغ ١ ٤٢١ ٢٨٢ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في غزة[(١)]. ويعاني سكان هذا الإقليم أزمة إنسانية بفعل الحصار البري والجوي والبحري الإسرائيلي الذي دخل سنته الثانية عشرة في عام ٢٠١٨. واقترن ذلك بدورات العنف وعدم الاستقرار السياسي والقيود المفروضة على الدخول والخروج في معبر رفح الحدودي مع مصر. وإضافة إلى ذلك، تفاقمت آثار الانقسام السياسي الحالي بسبب أزمة الطاقة التي تعوق إيصال الخدمات الأساسية ومدى توافرها، مما يقوض بشدة النشاط الاقتصادي.

٣– وفي سياق مظاهرات مسيرة العودة الكبرى، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٨، أُبلغ عن وفاة ١٨٠ فلسطينيا وإسرائيلي واحد وإصابة ٣٨٤ ٢٣ فلسطينيا و ٣ إسرائيليين بجروح[(٢)]. ووضع توفير الرعاية للمصابين ضغوطا هائلة على النظام الصحي المتداعي بالفعل الذي يواجه أيضا نقصا مزمنا في الكهرباء والإمدادات والمعدات الطبية، واستمرار أزمة المرتبات والقيود المفروضة على التنقل والوصول التي تؤثر على المرضى الضعفاء الذين يحتاجون إلى رعاية صحية لا تتوفر في غزة. وفي هذا السياق، واجهت الأونروا، باعتبارها مقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين، زيادة الاحتياجات الصحية الطارئة في مراكزها الصحية الـ ٢٢ حيث كان المرضى في كثير من الأحيان يواجهون احتياجات طويلة الأجل وشديدة من الرعاية المتصلة بالإصابات والعلاج الطبيعي والدعم النفسي– الاجتماعي.

---

(١) الأونروا، *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨* (عمان، ٢٠١٩). من الجدير بالإشارة أن ١٠١ ٣٨٤ من الأشخاص المصنفين في فئة ''متزوجات أو متزوجون من غير لاجئين'' و ٤٧ ٦٢٩ شخصا آخر من ''الأشخاص المسجلين الآخرين'' مسجلون لدى الوكالة في غزة. و ''الأشخاص المسجلون الآخرون'' عبارة تشير إلى الأشخاص الذين لم يستوفوا، عند التسجيل في أول الأمر، جميع معايير الأونروا للاجئين الفلسطينيين، ولكن تقرر أنهم قد تكبدوا خسائر كبيرة أو تحملوا مشقة كبيرة لأسباب تتعلق بنزاع عام ١٩٤٨ في فلسطين، وإلى أشخاص ينتمون إلى أسر الأشخاص المسجلين الآخرين.

(٢) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian snapshot: casualties in the context of demonstrations and hostilities in Gaza – 30 March–31 December 2018", 21 January 2019.

٤ - وأدى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى اليأس في جميع أنحاء غزة أكثر من أي وقت مضى، لا سيما لدى الشباب. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدل البطالة بلغ ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٨، مقابل ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٧[٣].

٥ - وعلى الصعيد السياسي، على الرغم من إبرام اتفاق المصالحة التاريخي بين حركتي حماس وفتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لم تتحقق خطوات رئيسية، في عام ٢٠١٨، نحو إنهاء الانقسام السياسي الذي استمر أكثر من عقد. وأجج ذلك من حدة عدم اليقين السياسي واليأس والإحباط، وأدى إلى تفاقمها من خلال ما يلي: (أ) انخفاض يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من مرتبات الموظفين الحكوميين في دولة فلسطين، أثر مباشرة على حوالي ٠٠٠ ٦٢ من موظفي الخدمة المدنية المقيمين في غزة وأسرهم وعلى الاقتصاد ككل؛ (ب) أزمة طاقة، وحالات انقطاع التيار الكهربائي لمدد تتراوح بين ١٦ إلى ٢٠ ساعة في اليوم. ويؤثر نقص الكهرباء، إلى جانب آثار الحصار وتناقص قدرات تحلية المياه[٤]، تأثيرا سلبيا على إمكانية الحصول على المياه النظيفة وتدفق مياه المجارير في البحر الأبيض المتوسط[٥].

الضفة الغربية

٦- في عام ٢٠١٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ٤٦٥ ٨٤٦ لاجئاً[٦]. وظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي يؤثر سلبا على حياة اللاجئين الفلسطينيين اليومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بأكثر من ٠٠٠ ٧ عملية متصلة بالأمن قُتل فيها ٤٠ فلسطينيا من بينهم ٩ لاجئين، اثنان منهم قصر، وأصيب ١٣١ ٦ بجروح[٧]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت وفاة ١١ إسرائيليا وإصابة ١٥٩ آخر بجروح في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٨، قامت قوات الأمن الإسرائيلية، في المتوسط، بحوالي عمليتين أمنيتين يوميا في مخيمات اللاجئين التسعة عشر في الضفة الغربية. واستُخدم في العديد من هذه العمليات الذخيرة الحية وكميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع، مما أسفر في كثير من الأحيان عن إصابات بجروح، وتلف بالممتلكات، وعواقب نفسية ملحوظة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب تدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية. والمجتمعات المحلية الفلسطينية، لا سيما

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''بيان صحفي بشأن نتائج مسح القوى العاملة، ٢٠١٨''.

(٤) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza Strip: early warning indicators – October 2018", 19 November 2018.

(٥) يعد المرض الناجم عن تلوث المياه أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال ويتسبب سوء نوعية المياه وإمكانية الحصول عليها في أكثر من ربع مجموع الأمراض في غزة (Shira Efron and others, *The Public Health Impacts of Gaza's Water Crisis: Analysis and Policy Options* (Santa Monica, California, United States of America, RAND Corporation, 2018)).

(٦) *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨*. من الجدير بالإشارة أن ٣٢٨ ٤٩ من الأشخاص المصنفين في فئة ــ ''المتزوجات والمتزوجون من غير لاجئين'' و ١٩٧ ١٥٢ شخصا إضافيا من ''الأشخاص المسجلين الآخرين'' مسجلون لدى الوكالة في الضفة الغربية.

(٧) قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

تلك الموجودة في المنطقة جيم، تواجه دوريا التهديد بهدم منازلها ومصادرتها، وحدوث ذلك بالفعل، مما يسهم في إحلال بيئة قسرية تعرضها لخطر الترحيل القسري. وفي عام ٢٠١٨، هُدم ما لا يقل عن ٤٧٥ هيكلا يملكها الفلسطينيون[٨]، منها ١٣٩ هيكلا تابعا للاجئين فلسطينيين. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧ (٤٢٣) وزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في هدم الهياكل المملوكة للاجئين[٩].

٩ - وخلال عام ٢٠١٨، بلغ المعدل العام لبطالة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية ١٩ في المائة، حيث ارتفع معدل البطالة إلى ٢٤ في المائة بالنسبة لمن يعيشون في المخيمات[١٠]. وأسهم ذلك في ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

الجمهورية العربية السورية

١٠ - استمرت العواقب المأساوية الناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك بالنسبة للاجئين الفلسطينيين. فقد أدى العنف والاضطراب الاقتصادي وتدمير البنى التحتية، مقترنا بانخفاض في الخدمات العامة وبرامج الضمان الاجتماعي، إلى تفاقم أوجه الضعف لدى جميع السكان. وفي غياب تسوية سياسية دائمة، ومع استمرار هجمات الجماعات المتطرفة في بعض أنحاء البلد، أسفرت الأعمال القتالية المكثفة والواسعة النطاق عن عدد لا يحصى من الوفيات والإصابات وتشرد أعداد غفيرة، وهجرة واسعة النطاق، وفقدان سبل العيش واستمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

١١ - وفي عام ٢٠١٨، أصبح من الممكن الوصول إلى مخيم اليرموك ويلدا وببيلا وبيت سحم، التي كانت في السابق مناطق يصعب الوصول إليها أو يتعذر الوصول إليها، بيد أن الوصول إلى مخيم درعا وقريتَي المزيريب وجلين ظل صعبا أو متعذرا خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من ذلك، استمر موظفو الأونروا في تقديم الخدمات قدر المستطاع داخل هذه المناطق. وقرب نهاية العام، وبالتنسيق مع السلطات السورية، استطاعت الوكالة الوصول إلى جنوب الجمهورية العربية السورية واستأنفت فورا تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين.

١٢ - وتقدر الأونروا أنه بقي ٤٣٨ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية مقابل العدد المسجل لدى الوكالة قبل الأعمال القتالية وهو ٥٦٠ ٠٠٠ لاجئ[١١]. وأن حوالي ٦٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين قد تعرضوا للنزوح مرة واحدة على الأقل منذ بداية النزاع، ووفقا لتقديرات الأونروا، دُمرت أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من منازلهم أو لحقت بها أضرار كبيرة. ودُمرت بالكامل تقريبا مخيمات اليرموك ودرعا وعين التل، التي كان يقطنها سابقا أكثر من ٣٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. وقدرت الوكالة أن ٩٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية يعيشون على أقل من دولارين للفرد الواحد في اليوم ويعتمدون على المساعدات الإنسانية فقط لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨*.

(١٠) UNRWA, "Occupied Palestinian territory: Emergency appeal 2019" (Amman, 2019).

(١١) *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨*. تقدم الوكالة خدمات لعدد إضافي من الأشخاص المصنفين في فئة "المتزوجات والمتزوجون من غير لاجئين" يبلغ ٨١٨ ٣٧ ومن "الأشخاص المسجلين الآخرين" يبلغ ١٨٥ ٤٥ في الجمهورية العربية السورية.

لبنان

١٣ - يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين، نسبة للفرد الواحد، مقارنة بأي بلد في العالم[١٢]. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان هناك نحو ٠٠٠ ٩٥٠ من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[١٣]، وهو عدد يمثل ٣٠ في المائة من سكان البلد، إضافة إلى ٠٣٨ ٢٩ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية المسجلين لدى الأونروا في لبنان. وعلاوة على ذلك، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان في لبنان ٠٧٥ ٤٧٥ لاجئا فلسطينيا مسجلا لدى الوكالة. ولا يمثل هذا الرقم العدد الفعلي الموجود في البلد حيث إن كثيرا منهم، على سبيل المثال، غادروا البلد على مدى السنين، ولا تتتبع الأونروا الحركة المعتادة للاجئين خارج ميادين عملياتها[١٤]. وتشير عملية تحقق أجرتها الوكالة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨ إلى انخفاض تدريجي في عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية في لبنان نتيجة لانتقالهم إلى بلدان أخرى أو عودتهم إلى الجمهورية العربية السورية.

١٤ - ولا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية تؤثر سلبا على المناخ الاجتماعي - الاقتصادي في لبنان، مما يفرض مزيدا من الضغط على المالية العامة الضعيفة أصلا، والبنى التحتية وتقديم الخدمات. وفي بيئة تتسم بارتفاع معدلات البطالة والتنافس الشديد على الفرص النادرة، يعد اللاجئون الفلسطينيون من أضعف الفئات وأكثرها تهميشا، حيث يواجهون التمييز في سوق العمل - فهم ممنوعون من ممارسة ٣٩ مهنة - والمركز القانوني الهش[١٥]. ولذلك، يعاني اللاجئون الفلسطينيون من ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويواجهون صعوبات في كسب عيشهم. ومن الناحية الايجابية، بدأت السلطات اللبنانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تيسير تسجيل ولادات أطفال اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية[١٦]، مما يغني أسرهم عن خوض إجراءات قضائية باهظة التكاليف للحصول على هذه الوثائق.

---

(١٢) European Commission, European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, "Lebanon", 8 March 2019.

(١٣) UNHCR, "Lebanon", fact sheet, June 2019.

(١٤) *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨*. يرجى ملاحظة أن ٣٨٩ ٣٤ من الأشخاص المصنفين في فئة "المتزوجات والمتزوجون من غير لاجئين" و ٤٢١ ٢٤ شخصا إضافيا من "الأشخاص المسجلين الآخرين" مسجلون لدى الوكالة في لبنان. ووفقا لتعداد رسمي لبناني- فلسطيني أجري في عام ٢٠١٧، تبين أن ٤٢٢ ١٧٤ من "اللاجئين الفلسطينيين" يقيمون في المخيمات الاثني عشر الرسمية للاجئين الفلسطينيين وفي ١٥٦ تجمعا في جميع أنحاء لبنان (لأغراض التعداد، عُد اللاجئون الموجودون شخصيا في هذه المناطق عند منتصف الليل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ ولم يكن التعداد يهدف إلى عد جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في البلد). وباستخدام منهجية مختلفة، قدرت دراسة استقصائية أجرتها الجامعة الأميركية والأونروا في بيروت عام ٢٠١٥ أن عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٢٦٠ و ٠٠٠ ٢٨٠ من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في لبنان (J. Chaaban and others, *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015* (Beirut, American University of Beirut and UNRWA, 2016), p. 23).

(١٥) استنادا إلى بيانات الرصد الصادرة عن الأونروا (٢٠١٨)، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية في لبنان لا يحملون وثائق إقامة قانونية صالحة.

(١٦) تنطبق هذه التدابير على جميع أطفال اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية البالغين من العمر سنة أو أكثر والمولودين في لبنان بين كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٨.

١٥ - وعلى الساحة السياسية، شهد لبنان، في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٨، مأزقا سياسيا استمر عدة أشهر، وحال دون تشكيل الحكومة. وظلت عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية مسألة خلافية وهيمنت على النقاش بعد الانتخابات. ومنذ تموز/يوليه فصاعدا، أُعلنت برامج مختلفة لتيسير عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك مبادرات اتخذتها حكومة لبنان. والسفارة الفلسطينية في لبنان قدمت أيضا إلى الأسر الفلسطينية اللاجئة القادمة من الجمهورية العربية السورية دعما لتيسير عودتها الطوعية إلى الجمهورية العربية السورية[١٧].

الأردن

١٦ - يوجد في الأردن ٥٧٩ ٢٤٢ ٢ لاجئاً فلسطينياً مسجلاً لدى الأونروا، يُفهم أن أغلبهم يحمل الجنسية الأردنية، مما يتيح لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون الآخرون[١٨]. واللاجئون الفلسطينيون الذين فروا من غزة في عام ١٩٦٧، البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥٨، لا يحملون الجنسية الأردنية ويواجهون قيودا في الحصول على الخدمات العامة وفرص كسب العيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت ظروف هؤلاء اللاجئين عندما سمحت لهم الحكومة بشراء كمية محدودة من الممتلكات والأصول، بما في ذلك الأراضي والسيارات، وطلب الحصول على رخص القيادة.

١٧ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الأردن منارة للاستقرار النسبي في منطقة تتسم بالتقلب. ولكن أفواج اللاجئين القادمة من الجمهورية العربية السورية والعراق كانت مصدر ضغط هائل على اقتصاد البلد وبنيته التحتية. وأصبحت البطالة تحدياً رئيسياً، مع ارتفاع نسبة البطالة من ١٨,٣ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ١٨,٦ في المائة في نهاية عام ٢٠١٨[١٩]. وتأثر الشباب بذلك على وجه خاص.

١٨ - وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية والمسجلين لدى الأونروا في الأردن ٧٥٠ ١٧ لاجئا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ويعود ذلك جزئيا إلى سياسة حكومية اعتُمدت في عام ٢٠١٣ تتمثل في عدم القبول. وتعاني قرابة ١٣ في المائة[٢٠] من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، الذين ليس لديهم مركز قانوني في الأردن، من الضعف بشكل خاص، حيث يواجهون قيودا في الحصول على العمالة، واللجوء إلى المحاكم، وإجراء المعاملات المتصلة بالأحوال المدنية والتسجيل، وخطر الإعادة القسرية. كما يواجه كثير منهم صعوبات في الحصول على المساعدة الإنسانية المتاحة للاجئين السوريين غير الفلسطينيين. ويحال اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية إلى الوكالة بوصفها الجهة الرئيسية التي توفر لهم الرعاية الصحية والتعليم والمساعدة الطارئة، وشبكة الأمان الاجتماعي وخدمات الحماية. وظلت الأونروا تناشد حكومة الأردن

(١٧) لا تستطيع الأونروا تأكيد أي عودة فعلية ميسرة في إطار هذه المبادرات. ووفقا لعمليات الرصد التي قامت بها الوكالة، سُجل ٤٠٠ ١ من اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٨ مقابل ٥٢٢ من اللاجئين الفلسطينيين الجدد القادمين من الجمهورية العربية السورية الوافدين إلى لبنان، مما يشير إلى زيادة في عدد العائدين وانخفاض في عدد الوافدين مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧، عندما عاد ٧٥٠ من هؤلاء اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية وقدم ١٥٩ ١ منهم إلى لبنان.

(١٨) *تقرير العمل السنوي ٢٠١٨*. من الجدير بالإشارة أن ٧٣٦ ٣٣ من الأشخاص المصنفين كـ ''متزوجات من غير لاجئين'' و ١٦٦ ١٠٠ شخصا إضافيا من ''الأشخاص المسجلين الآخرين'' مسجلون لدى الوكالة في الأردن.

(١٩) World Bank, "The World Bank in Jordan" (1 April 2019).

(٢٠) UNRWA vulnerability assessment report (Jordan), May 2017.

التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية والمساواة في معاملة جميع اللاجئين وفقاً للقانون الدولي، والنظر في إمكانية تمكين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع في الجمهورية العربية السورية من الدخول المؤقت لأسباب إنسانية.

١٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فُتح معبر نصيب الحدودي مع الجمهورية العربية السورية من جديد، بعد إغلاقه لفترة ثلاث سنوات، لمرور الأشخاص والبضائع. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تشير سجلات الوكالة إلى أن حوالي ٢٧٣ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية قد عادوا إلى الجمهورية العربية السورية؛ غير أن ١٠٧ من هؤلاء اللاجئين عادوا إلى الأردن فيما بعد. ورغم أن إعادة فتح الحدود قد تسهم في العودة التلقائية للاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، تتوقع الأونروا، على أساس الاتجاهات الملحوظة حاليا، أن معظم اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية سيظل في الأردن خلال عام ٢٠١٩.

باء - التطورات التشغيلية والتنظيمية

٢٠ - في عام ٢٠١٨، تمكنت الأونروا من تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية بسرعة وفعالية معتمدةً في ذلك على قدراتها التشغيلية، ولا سيما قوتها العاملة التي تناهز ٣٠ ٠٠٠ موظف، غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين وأفراد المجتمعات المحلية الذين يقدمون إليها الخدمات، والالتزام الجماعي للوكالة وجهاتها المانحة والبلدان المضيفة لها. وفي الوقت نفسه، ورغم بقاء جميع منشآت الأونروا مفتوحة طوال السنة، أثّرت القيود المالية تأثيرا سلبيا على تقديم خدمات الطوارئ في عدة ميادين، وأدت إلى فقدان وظائف مئات من الموظفين واندلاع احتجاجات شديدة في قطاع غزة. وبلغ مستوى تمويل نداء ٢٠١٨ الطارئ من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة نسبة ٢٥ في المائة، أما مستوى تمويل نداء الأونروا الإقليمي من أجل الجمهورية العربية السورية فقد بلغ نسبة ٣١ في المائة.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت الأونروا في إسداء أكثر ٨,٥ ملايين مشورة في مجال الرعاية الصحية الأولية، ووفرت التعليم لما عدده ٨٥٧ ٥٣٢ من الأطفال (للسنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩)، وقدمت مساعدة شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك النقد والأغذية) لعدد يفوق ٠٠٠ ٢٥٥ شخص، وأتاحت التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لما عدده ٥٦٤ ٧ من الشباب وقدمت قروض التمويل البالغ الصغر إلى ١٨٣ ٣٨ شخصاً كان منهم ٠٥٢ ١٣ لاجئاً فلسطينياً. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت ١٣٨ ١ أسرة من المساعدة المقدمة من أجل إصلاح المآوي أو بنائها، وقامت، وفقاً لمعايير الوكالة للحماية والسلامة، ببناء أو إعادة بناء أو تحسين ٦ مراكز صحية و ١٦ مدرسة. وقدمت المساعدة في إطار الحماية في جميع ميادين عمل الوكالة مع التركيز تحديداً على النهوض بموظفي الأونروا ومواصلة تجهيزهم كي يحققوا نتائج عملية في توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. وقُدّمت المساعدة الإنسانية الطارئة إلى ١,٥ مليون لاجئ، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية.

٢٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية واللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية في الأردن ولبنان يمثل أولوية. ومن خلال الموارد المتاحة التي وُزعت في الجمهورية العربية السورية، قدمت الوكالة المساعدة النقدية العاجلة إلى ٦٤٤ ٤٠٥ من اللاجئين الفلسطينيين وقدمت المساعدة الغذائية العينية إلى ٤٩٩ ٣٩٥ من

اللاجئين الفلسطينيين. وتم إجلاء الملاجئ الجماعية في الجمهورية العربية السورية وتلقى كل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين هناك الدعم لإيجاد مكان إقامة بديل. وجرى إصلاح أماكن الإيواء المسحوبة من الخدمة وإعادة فتحها كمدارس في الوقت المناسب للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢٣ - وبدعم من التمويل الذي ورد استجابة للنداء الطارئ، وفرت الأونروا التعليم لعدد يزيد عن ٥٠٠ ٥٠ طالب من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية، واستطاعت بتيسير من حكومة الجمهورية العربية السورية إعادة تأهيل وفتح المدارس والمنشآت الأخرى في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخراً، مما يكفل للاجئين الفلسطينيين العائدين تلقائيا الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية. وأُتيحت الرعاية الصحية الأولية من خلال ٢٤ مرفقاً صحياً. وتواصل تقديم خدمات الحماية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عن طريق خمسة مكاتب لدعم الأسرة. وفي لبنان، قُدمت منح نقدية عاجلة من أجل الغذاء والسكن والاستعداد للشتاء إلى ما يزيد عن ٨٨٠ ٢٨ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية. وكذلك، واصلت الأونروا توفير التعليم الجيد والشامل والمنصف في لبنان لما عدده ٤٨٢ ٥ من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، وقدمت خدمات الرعاية الصحية الأولية عن طريق ٢٧ مركزاً صحياً؛ ووفرت الحماية الحيوية وخدمات المساعدة القانونية لما عدده ٥٥٢ ٥ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية. وفي الأردن، قُدمت منح نقدية لتلبية الاحتياجات الأساسية لما عدده ٦٠٢ ١٦ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ٢٤٧ من أضعف أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية الدعم عن طريق المنح النقدية العاجلة التي تقدم لمرة واحدة من أجل مساعدتها على الاستجابة لشواغل الحماية المحددة. وقد وُسع نطاق الخدمات الطبية ليشمل أكثر من ٢٠٠ ١٥ لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية، وواصلت الوكالة توفير التعليم الأساسي لما عدده ٣٥٣ ١ من الأطفال الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية والأطفال السوريين الموجودين في الأردن من خلال شبكة تضم ١٤١ مدرسة.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٨، ورغم الأزمة المالية المهددة لوجود الوكالة، الوارد وصفها في الفقرة ٢٦ أدناه، ظل توفير المساعدة الغذائية أولوية من أولويات الأونروا في غزة. ومن خلال صناديق الطوارئ، دعمت الوكالة الاحتياجات الغذائية والتغذوية لما عدده ٩٧٩ ٩٣٣ من اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء، بما في ذلك ١١٦ ١٨ أسرة معيشية ترأسها أنثى. وأتيحت فرص الحصول على النقد لقاء العمل لتلبية الاحتياجات الطارئة لما يزيد عن ٠٠٠ ١٠ لاجئ، بمن فيهم ٦٣٣ ٣ امرأة. وفي إطار برنامج التعليم في حالات الطوارئ، زُودت المدارس بمواد تعليمية أساسية لما عدده ٩٣٨ ٢٧٨ طالباً. واستمر تقديم الخدمات الصحية عبر ٢٢ مركزاً صحياً وتلقى ٢٨٤ ١٠ طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة فحصاً طبياً شاملاً.

٢٥ - وفي الضفة الغربية، قُدمت المساعدة الغذائية لأسر اللاجئين الفلسطينيين الضعيفة بطرائق شتى. وفي إطار الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، تم توفير قسائم إلكترونية لما عدده ٨٨٧ ٤٥ من اللاجئين خارج المخيمات الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما قُدمت المساعدة الغذائية العينية لنحو ٠٠٠ ٣٧ من البدو والرعاة الذين أفادت التقديرات بأهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو التأثر به. ودعمت فرص الحصول على النقد مقابل العمل لتلبية الاحتياجات الطارئة ما يزيد عن ٩٠٠ ٥ أسرة معيشية من أسر اللاجئين التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وحسنت ست عيادات صحية متنقلة

مخصصة لحالات الطوارئ من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية لما عدده ٧٦٢ ٧٨ من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق يتعذر الوصول إليها، بينما تلقى ١٦٢ ١١ من الأشخاص المساعدة عبر تزويدهم بخدمات المشورة والدعم النفسي والاجتماعي. وبالنظر إلى القيود المفروضة على التمويل، توقف تقديم النقد مقابل العمل لتلبية الاحتياجات الطارئة، وتوقفت الخدمات الصحية وخدمات الصحة العقلية المجتمعية المتنقلة خلال النصف الثاني من العام.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكبدت الوكالة خسارة مفاجئة قدرها ٣٠٠ مليون دولار من التمويل الذي كان من المقرر أن تحصل عليه، بما يعادل ربع إجمالي احتياجات التمويل الأساسية للسنة كلها. وبفضل سخاء عدد من الدول الأعضاء، الذي اقترن بتخفيض التدخل في حالات الطوارئ وباتخاذ تدابير داخلية لتحقيق الوفورات في التكاليف التي أتاحت كلها معاً تجنب حالات الانقطاع في تقديم المساعدة البالغة الأهمية، تمكنت الوكالة من التغلب على العجز المالي من أجل مواصلة تقديم الخدمات على مدار السنة.

٢٧ - وتدرك الأونروا أن قدراتها على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق كامل إمكاناتهم يعتمد على جملة أمور منها قدرة موظفيها على دعم وتعزيز أسمى معايير السلوك الأخلاقي والمهني. وفيما يتعلق بسوء السلوك الجنسي، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تجاوزت الوكالة قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها التي تمنع الموظفين من التورط في هذا الشكل من أشكال السلوك، حيث أنشأت فرقة عمل معنية بسوء السلوك الجنسي على نطاق الوكالة من أجل ضمان تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في بيئة خالية من سوء السلوك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، كان سوء السلوك الجنسي موضوع عدد من بلاغات ''عدم التسامح مطلقا'' الموجهة من المفوض العام إلى جميع موظفي الأونروا، ونُظمت أنشطة توعية بهذه المسألة لفائدة ما يزيد عن ٥٠٠ ٣ موظف.

جيم - المسائل القانونية

موظفو الوكالة

٢٨ - ظلت السلطات الإسرائيلية تفرض القيود على حرية تنقل موظفي الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بحجة الشواغل الأمنية. وتضمنت القيود (أ) منع موظفي الوكالة المحليين، غير المقيمين في القدس، من السفر في مركبات الأمم المتحدة عبر معبر إيريتز وجسر اللنبي، أو قيادة المركبات في إسرائيل والقدس الشرقية؛ (ب) وإجراءات مرهقة تستغرق وقتا طويلا لحصول الموظفين المحليين غير المقيمين في القدس على تصاريح لدخول إسرائيل والقدس الشرقية. وفي العديد من المرات، لم تمنح هذه التصاريح رغم الامتثال للإجراءات. وفي المتوسط، لم تصدر التصاريح لدخول القدس الشرقية من بقية أراضي الضفة الغربية إلى ما نسبته ٢٤,١ في المائة (١٦١ فردا) من موظفي الأونروا في حالات كانت ثمة حاجة إليها.

٢٩ - واستمر تطبيق الإجراءات الإسرائيلية على جسر اللنبي التي تقتضي خضوع مركبات الأمم المتحدة للتفتيش إلا إذا كان أحد ركابها يحمل بطاقة هوية صادرة من وزارة الشؤون الخارجية، مع أن عمليات التفتيش هذه تمثل انتهاكا للحصانة التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة. وقد قيَّدت هذه الإجراءات بشكل خاص حركة الموظفين الدوليين العاملين في مقر الأونروا بعمَّان، وهم موظفون لا تصدر لهم الوزارة بطاقات من هذا القبيل.

٣٠ - وأعلنت السلطات الإسرائيلية عن فرض إجراءات جديدة في معبر إيريز على مركبات الأمم المتحدة اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٨، لأسباب أمنية. وبموجب هذه الإجراءات، لا يسمح إلا لمركبات الأمم المتحدة التي يقودها موظف يحمل بطاقة هوية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية بالمرور عن طريق معبر إيريتز إلا إذا اتخذت ترتيبات خاصة في هذا الشأن. وقد طبقت السلطات الإسرائيلية أيضا إجراءات جديدة لمرور مركبات الأمم المتحدة عبر معبر إيريز تستوجب فتح جميع أبواب المركبة لتفتيشها باستخدام الكلاب البوليسية المدربة وإخراج الأمتعة وإخضاعها لمسح بالأشعة السينية. وباستثناء كبار المسؤولين، يُلزم جميع الركاب بالسير عبر جهاز للكشف عن المعادن، ويلزمون أيضاً بالخضوع لعملية فحص جسدي بالأشعة إلا في حالة حيازتهم على بطاقة هوية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقد احتجت الأمم المتحدة على هذه الإجراءات الجديدة، ولا سيما شرط فتح مركبات الأمم المتحدة، لأنها تمس فعلاً إعفاء ممتلكات وأصول الأمم المتحدة من أي شكل من أشكال التفتيش أو التدخل عملا باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وامتثل موظفوها للإجراءات المنصوص عليها في هذا الاحتجاج.

٣١ - وفي الضفة الغربية، ظل تنقل الموظفين مقيداً ولا يمكن التنبؤ به عند نقاط تفتيش متعددة، ولا سيما النقاط التي تتحكم في دخول القدس الشرقية أو عبور الجدار العازل بالضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٨، أسفرت القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية عن خسارة ما لا يقل عن ٦٢ يوماً من أيام عمل الموظفين، وهو ما مثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام ٢٠١٧. وطلبت السلطات الإسرائيلية تفتيش مركبات الوكالة ١٨ مرة في نقاط تفتيش متعددة بالضفة الغربية، ومنها نقاط لدخول القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن موظفون منتدبون إلى مكتب الوكالة الميداني في الضفة الغربية في ٢٣ مرة على الأقل من الالتحاق بالعمل لأنهم مُنعوا من المرور عبر نقاط التفتيش. ومع أن التفتيش قد أمكن تفاديه في أغلب المرات بتدخل من الوكالة أو بتغيير الطريق أو دوران المركبة ورجوعها، فقد أُجري التفتيش ثلاث مرات على الأقل. وعلى الرغم من تقديم عدة طلبات لتمكين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ظل من الصعب تقديم خدمات الأونروا في ''منطقة التماس'' (المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار). ولا تزال الحالة المتعلقة باشتراط استخدام شاحنات الوكالة وغيرها من شاحنات الأمم المتحدة نقاط تفتيش تجارية معينة لدخول القدس سارية دون تغيير.

٣٢ - وتتنافى القيود المذكورة أعلاه مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية عام ١٩٤٦، وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد، واتفاق كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧، التي تلتزم بموجبها حكومة إسرائيل ببذل كل ما في وسعها لتيسير مهمة الأونروا، رهنا بالقواعد أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العسكري لا غير. وقد تقدمت الوكالة بطلبات للحصول على تصاريح لدخول موظفين محليين إلى القدس الشرقية لأسباب تتعلق بالعمليات والمساعدة الإنسانية فقط ودون المساس بقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد، بما فيها القرارات المتصلة بوضع القدس. وأكدت السلطات الإسرائيلية أن هذه القيود ضرورية لحماية إسرائيل من الهجمات الإرهابية.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٨، ظل معبر رفح بين مصر وغزة مفتوحا لمدة ١٩٨ يوما للاستخدام العام في الحالات الإنسانية وعبور الطلاب والأشخاص الحائزين على تأشيرات لدخول بلد ثالث. واحتجاجا بالشواغل الأمنية في سيناء، استمر الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على سفر الموظفين في مهام رسمية عبر معبر رفح.

٣٤ - وفي لبنان، أدى عدم استقرار الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة صيدا ومناطق لبنان الشمالي في بعض الأحيان إلى فرض قيود على حرية التنقل أثرت على موظفي الأونروا وعملياتها. ولم تُفرض قيود شديدة على تنقل موظفي الأونروا من قِبَل حكومتي الأردن أو دولة فلسطين.

٣٥ - وقيدت سلطات الأمر الواقع في غزة حركة موظفي الأونروا في ثلاث مناسبات وقامت بتفتيش مركبات الوكالة في خمس مناسبات على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد احتجت الوكالة على هذه التدابير لدى السلطات المعنية.

٣٦ - وما زال يُشترط على الموظفين المحليين في غزة الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لاجتياز معبر إيريتز. وخلال عام ٢٠١٨، مُنح ٣٥٣ تصريحاً من أصل ٥٢٥ طلبا (٦٧ في المائة). ومقارنةً بعام ٢٠١٧، انخفض عدد الطلبات بنسبة ٤٢ في المائة وانخفضت النسبة المئوية الإجمالية لطلبات الترخيص التي لم تمنح من ٤٧ في المائة إلى ٣٣ في المائة، ورغم هذا الانخفاض فإن ذلك ما زال يؤثر سلبا على عمليات الأونروا. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم تتلق الوكالة مبررا وجيها لأسباب عدم الموافقة على التصاريح.

٣٧ - واستأنفت السفارة الإسرائيلية الخدمات القنصلية في عمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي وقت لاحق، رفضت السلطات الإسرائيلية طلب منح تأشيرة لموظف يوجد مقر عمله في عمان بحجة الأسباب الأمنية. ومازالت الأونروا غير قادرة على تأمين تأشيرات الدخول اللازمة من السلطات الإسرائيلية لفرص التدريب الداخلي لدى الوكالة التي تتطلب تلك التأشيرات. ورفضت السلطات الإسرائيلية في معبر اللنبي السماح بدخول أحد المتدربين بذريعة الإدلاء ببيان زائف.

٣٨ - ومنذ عام ٢٠١٧، لم تستطع الأونروا تأمين أماكن إقامة لثلاثة موظفين محليين مغتربين في الأردن بسبب رفض حكومة الأردن إعفاء هؤلاء الموظفين من شرط الحصول على رخصة عمل وما يرتبط بها من رسوم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر حدوث تأخيرات فيما يتعلق بإصدار تصاريح الإقامة للموظفين الدوليين الجدد في الأردن.

٣٩ - في الجمهورية العربية السورية، استقرت الحالة الأمنية في العاصمة وفي المناطق الجنوبية والوسطى. ولكن النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية وحالة انعدام الأمن التي عمَّت البلد ما زالت تؤثر بشدة على حرية التنقل وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومع أن بعض نقاط التفتيش في العاصمة والمناطق الوسطى قد أُزيلت، فإن نقاط التفتيش في مناطق أخرى ما زالت قائمة. وفي عام ٢٠١٨، وافقت السلطات السورية على منح كل التأشيرات التي طلبتها الوكالة للموظفين الدوليين (للإقامة والزيارة)، بما فيها طلبات التجديد.

٤٠ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان ٣٠ من موظفي الوكالة مفقودين أو محتطفين أو يُفترض أنهم محتجزون: إذ يُعتقد بوجود ١٥ موظفا مفقودين أو محتجزين أو محتطفين في الجمهورية العربية السورية على يد السلطات السورية أو أطراف أخرى، و ٥ تحتجزهم السلطات الإسرائيلية، و ٣ تحتجزهم سلطات الأمر الواقع في غزة، و ٥ تحتجزهم السلطات الأردنية، و ١ تحتجزه السلطات اللبنانية، و ١ تحتجزه السلطات الفلسطينية. ورغم الطلبات المقدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٦، لم تسمح السلطات السورية للوكالة بالوصول إلى الموظفين إنما قدمت معلومات عن بعض الموظفين الذين ظلوا محتجزين في البلد خلال هذه السنة. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية معلومات أو تسمح بالوصول إلى الموظفين

المحتجزين لديها. وقدمت السلطات الأردنية معلومات عن أربعة موظفين. وقدمت السلطات الفلسطينية معلومات عن الأسباب الكامنة وراء احتجاز الموظفين الأربعة أثناء عام ٢٠١٨. وقدمت السلطات اللبنانية معلومات عن الموظفين المحتجزين الموجودين في عهدتها وسمحت بالاتصال بموظفَين آخريَن محتجزين وأفرجت عنهما أثناء عام ٢٠١٨. ومنحت سلطات الأمر الواقع في غزة إمكانية الوصول إلى الموظفين المحتجزين لديها ولكنها لم تقدم معلومات خطية عنهم.

خدمات الوكالة وأماكن عملها

٤١ - واصلت السلطات الإسرائيلية فرض مصاريف عبور على الشحنات التي تدخل قطاع غزة، مما اضطر الأونروا إلى سداد مبلغ ٠,٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وتعتبر الوكالة هذه المصاريف ضريبة مباشرة يجب أن تُعفى منها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦. أما إسرائيل، فتعتبر هذه المصاريف رسوما تدفع مقابل خدمات، ولا مجال للإعفاء منها. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لم يعد بالإمكان استيراد مركبات الأونروا إلا عن طريق معبر إيريتز. وبالنسبة لسائر واردات الوكالة، ظل معبر كرم أبو سالم المنفذ الوحيد لإدخالها إلى غزة. وقد أغلق المعبر تماما أمام الواردات لفترة ١٩ يوما من أيام تشغيله المقررة البالغة ٢٦١ يوما (٧ في المائة)، وأغلق جزئيا لأسباب أمنية لمدة ٣٧ يوما. وساهم استمرار إغلاق معبر كارني والحظر المفروض منذ عام ٢٠٠٦ على الواردات المحملة داخل حاويات في ارتفاع النفقات الناجمة عن مصاريف التخزين والتفريغ والتعقيم ومسافات السير الإضافية للمركبات وتكاليف الموظفين الإضافيين، والبالغة نحو ٦,٩ ملايين دولار، إضافة إلى مصاريف المرور التي تُحصَّل من الواردات عن طريق معبر كرم أبو سالم ومعبر إيريتز.

٤٢ - واستمر تطبيق الشروط المتعلقة بمشاريع التشييد التابعة للأونروا في غزة والموافقات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٨، واصلت الوكالة الاستعانة بموظف دولي إضافي (إضافة إلى الموظفين الدوليين الحاليين) ومهندسين من فئة الموظفين المحليين وحراس أمن من أجل استيفاء متطلبات الرصد والتنسيق اليومية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية سابقا، مما أدى إلى تكاليف إضافية تبلغ قرابة ٠,٢٦ مليون دولار. وواصلت الأونروا أيضا تقديم تأكيدات خطية إلى السلطات الإسرائيلية بأن الوكالة ترصد كل مشروع، إضافة إلى المتطلبات المطبقة من قبل عام ٢٠١٧ التي تقتضي منها تقديم مواد مستندية تيسر لإسرائيل رصد مشاريع البناء. وظلت إجراءات التخليص الصعبة والتأخر المتكرر في تجهيز الطلبات لاستيراد المواد، التي تصنف إسرائيل بعضها بأنها مواد مزدوجة الاستخدام، واستيراد المعدات، تؤثر سلبا على عمليات الوكالة[٢١].

٤٣ - وعموما، في عام ٢٠١٨ وحده، بلغت التكاليف الإضافية ٨,٠٩ ملايين دولار في بنود الموظفين والعبور واللوجستيات نتيجة لما تفرضه إسرائيل من اشتراطات تتعلق بدخول جميع واردات الأونروا إلى قطاع غزة وبرصدها. ولا يشمل ذلك تكاليف الدخول المماثلة التي تكبدها مقاولو القطاع الخاص من أجل شحن مواد البناء إلى غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم في إطار آلية إعادة إعمار غزة.

(٢١) في عام ٢٠١٨، وافقت السلطات الإسرائيلية على دخول ست رافعات شوكية ومعدات الوقاية الشخصية للموظفين الدوليين إلى غزة، وأربع من أصل ثماني مركبات مدرعة أشير إليها في السابق. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ظل الترخيص بالدخول معلقا بالنسبة للمركبات المدرعة الأربع المتبقية.

٤٤ - وخلال عام ٢٠١٨، دمرت السلطات الإسرائيلية شحنة من أجهزة الاتصال اللاسلكي التي كانت في انتظار الترخيص بدخولها منذ عام ٢٠١٦، لأن تلك الأجهزة تعمل بترددات تحظر وزارة الاتصالات الإسرائيلية استخدامها. وكانت الوكالة قد سعت إلى استيراد أجهزة الاتصال اللاسلكي، البالغة قيمتها الإجمالية ٨٢٤ ٨٦٩ دولارا إلى غزة لاستخدامها الرسمي في دعم عملياتها وأمن موظفيها. واحتجت الأونروا لدى السلطات الإسرائيلية على رفض الإفراج عن الشحنة وتدمير أجهزة الاتصال اللاسلكي، لأن الأمر يتعارض مع الامتيازات والحصانات المتصلة بواردات الوكالة وممتلكاتها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦. وبالإضافة إلى ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية، اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٨، دخول الإطارات إلى قطاع غزة؛ وبقيت ثلاث من هذه الشحنات المعدة لاستخدام الأونروا في انتظار الموافقة الإسرائيلية على الاستيراد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٥ - وظلت السلطات الإسرائيلية تشترط اختبار مدى استيفاء المعايير في المواد التعليمية والإلكترونية والطبية وغيرها من المواد الموجهة للاستعمال الرسمي. وتستورد الوكالة سلعا لاستعمالها الرسمي تتوافق مع المعايير الدولية، وترى الأمم المتحدة أن هذه الاشتراطات الإسرائيلية تتعارض مع إعفائها، بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦، من أي إجراءات حظر وتقييد لوارداتها من الأصناف المخصصة لاستعمالها الرسمي. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الوكالة غير قادرة على التثبت من حالة ١٥ من الشحنات التي كانت في انتظار الترخيص بدخولها، كما ذكر سابقا (A/73/13، الفقرة ٤٥).

٤٦ - ولم تُسدَّد بعد متأخرات مستحقة للوكالة تبلغ ٩٠,٩ مليون دولار تتعلق بضرائب القيمة المضافة المحصلة عن خدمات وسلع مشتراة للضفة الغربية وغزة قبل الترتيبات المتفق عليها في عام ٢٠١٣ مع وزارة المالية الفلسطينية. وخلال عام ٢٠١٨، زاد استحقاق الأونروا من ضرائب القيمة المضافة بمبلغ قدره ٠,٢٦ مليون دولار، إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المستحقة منذ عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من استرداد الوكالة مبلغ ٠,٦٣٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨، فقد بلغ المجموع التراكمي لضرائب القيمة المضافة المستحقة الرد للوكالة عن الخدمات والسلع المشتراة في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ١٠٠,٥٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨[٢٢].

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفعت السلطات الإسرائيلية ٦,٠٥ ملايين دولار لتسديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة الرد للوكالة. ورغم أن مقدار ضريبة القيمة المضافة المستحقة الرد التي لم تسدد بعد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يقدّر بحوالى ٧,٤٧ مليون دولار[٢٣]، فإن التقدم جارٍ في تسديد دفعات أخرى..

٤٨ - وطُلب إلى الوكالة، كما حدث في السابق، أن تدفع إلى السلطات السورية رسوم الموانئ ومصاريف أخرى، بما يخالف اتفاق عام ١٩٤٨ المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية. وفي عام ٢٠١٨، دُفعت رسوم ومصاريف بلغ مجموعها ٧٥٨ ٧٩ دولارا.

٤٩ - وفي الأردن، ظلت الأونروا تواجه صعوبات في الحصول على إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم ذات الصلة المفروضة على الواردات وعقود التأمين التي تبرمها الوكالة وتدخل فيها للأغراض الرسمية. وترى الأونروا أن فرض هذه القيود يتعارض مع إعفائها من الضرائب ومن أي

(٢٢) تعكس المعلومات المالية غير المراجعة.

(٢٣) المرجع نفسه.

إجراءات تقييد لوارداتها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦ وبموجب اتفاقها الثنائي المبرم مع الأردن في عام ١٩٥١. أما الأردن، فيعتبر هذه المصاريف رسوم خدمات. وفي عام ٢٠١٨، فرضت وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن رسما جديدا بمثابة ''فرق سعر الوقود'' على استهلاك الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الوكالة بما تجاوز ٠٠٠ ٥٥ دينار أردني. وفي عام ٢٠١٨، واصلت الأونروا دفع تكاليف التفتيش لمركبات الأونروا الرسمية مع تسجيل احتجاجها.

٥٠ - وخلال عام ٢٠١٨ أعيد تشكيل أفرقة مكتب دعم العمليات في الأونروا بسبب نقص الأموال. وفي الوقت الذي استمرت فيه عمليات تفتيش المنشآت، جرى إعادة تنظيم المسؤوليات وفقا لإجراءات تشغيل موحدة جديدة.

٥١ - وتنص اتفاقية عام ١٩٤٦ على حرمة مباني الأمم المتحدة. وفي تعارض مع ذلك، دخلت قوات الأمن الإسرائيلية مباني الأونروا في الضفة الغربية دون إذن مرتين. وفي ما لا يقل عن سبع مرات، سقطت عبوات الغاز المسيل للدموع أو القنابل اليدوية الصاعقة أو الرصاص المعدني المكسو بالبلاستيك أو الذخيرة الحية التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية داخل مباني الوكالة، بما في ذلك المدارس، أو ألحقت أضرارا بممتلكات الأونروا. وفي غزة، سجلت الوكالة سبعة حوادث أطلقت فيها قوات الأمن الإسرائيلية ذخائر سقطت داخل أبنيةٍ تابعةٍ للوكالة أو ألحقت بها أضرارا.

٥٢ - وعقب إعلان بلدية القدس عن خطة لإنهاء تقديم خدمات الأونروا في القدس الشرقية، دخل مسؤولون في البلدية إلى مباني الوكالة في القدس الشرقية مرة واحدة في انتهاك للحرمة المستحقة لمنشآت الأمم المتحدة. وسعت البلدية مرتين إلى فرض الشروط الإسرائيلية التي تقتضي الحصول على ترخيص يجيز للوكالة تقديم الخدمات وتنفيذ العمليات في القدس الشرقية، في خروج ملحوظ عن الترتيبات المعمول بها منذ عام ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ذلك، واعتبارا من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عرقل مقاولي البلدية إمكانية وصول الوكالة إلى محطتها لنقل النفايات الصلبة في مخيم شعفاط في القدس الشرقية، واستخدموا ممتلكات الأونروا دون إذن. واحتجت الوكالة على هذه التدابير مع الإشارة إلى الامتيازات والحصانات الواجبة التطبيق بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦ واتفاق كوميي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار القيود المالية الناجمة عن العجز الحاد في التمويل، واصلت الأونروا تنفيذ توصيات مجلس التحقيق الذي يديره مقر الأمم المتحدة في الحوادث التي وقعت في غزة بين ٨ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ والتي أشير إليها في التقارير السابقة. وبسبب الفجوات التمويلية، طلب إلى الأونروا خفض عدد الموظفين المكلفين بمهام الحراسة بعد ساعات العمل في منشآتها في غزة.

٥٤ - وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت الأمم المتحدة طلبا إلى إسرائيل يقضي بتعويض الخسائر التي تكبدتها المنظمة نتيجة الحوادث التي كانت موضع بحث مجلس التحقيق والتي وقعت في مباني الأونروا أثناء الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤ في غزة. ووفقا للمعلومات المتاحة للجمهور، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، أن المدعي العسكري العام ختم التحقيقات الجنائية في الحادث الذي تعرضت له مدرسة بيت حانون الابتدائية المختلطة ''أ'' و ''د'' التابعة للأونروا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصا وإصابة ما لا يقل عن ٩٣ آخرين بجراح، دون اتخاذ أي إجراءات قانونية أخرى - جنائية أو تأديبية - ضد الجهات المتورطة في الحادث. ولا تزال

الوكالة قلقة بشأن الحاجة إلى فرض المساءلة فيما يتعلق بهذه الحوادث وغيرها من الحوادث التي تأثرت فيها منشآت الأونروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما يتعارض مع حرمتها، والتي أفضت إلى مقتل موظفين من الأونروا ومدنيين لجأوا إليها.

٥٥ - وفي الضفة الغربية، جرت ثلاث عمليات اقتحام لمباني الأونروا من قبل فلسطينيين مسلحين. وحدثت ست حالات أُسيء فيها استخدام منشآت الوكالة لعقد مناسبات سياسية أو لأغراض أخرى بدون إذن، وقد شاركت في هذه المناسبات فصائل تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أعضاء في لجان خدمات المخيمات أو جهات فاعلة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعطلت مباني الوكالة وخدماتها ٢٣٠ مرة على الأقل بسبب عمليات الإغلاق القسري أو الاحتجاجات، بما في ذلك من قبل أعضاء لجان خدمات المخيمات.

٥٦ - وفي غزة، حدثت خمس عمليات اقتحام نفذتها سلطات حماس وشارك في بعضها أفراد مسلحون. واحتجت الوكالة على هذه الحوادث لدى السلطات المعنية. ونظم اتحاد الموظفين، من ٢٣ تموز/يوليه حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، احتجاجات غير مأذون بها، أولا داخل مجمع الوكالة في غزة، ولاحقا في الخارج، مما أعاق إمكانية الوصول إلى المجمع. وكانت الاحتجاجات ضد القرار الذي اتخذته إدارة الوكالة بتطبيق تسويات تتعلق بالقوة العاملة نتيجة التحديات المالية. وخلال هذه الاحتجاجات التي شملت الموظفين ومتظاهرين من الخارج، اتخذت إجراءات دون مراعاة حالة مباني الأونروا وتعرض الموظفون لأعمال الترهيب والتهديدات والمواجهات العنيفة مع المتظاهرين. وقام المتظاهرون بأعمال منها تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع واستخدام القوة لفتح الأبواب المغلقة التي تفصل مركز التدريب في غزة عن مجمع المكتب الميداني. ونتيجة لذلك، لم يكن للوكالة دائما السيطرة الكاملة على مكتب الأونروا الميداني في غزة، وكان عليها في وقت من الأوقات أن تسحب بعضا من موظفيها الدوليين مؤقتا من غزة. وكانت هناك أيضا حالات إغلاق لجميع المنشآت في غزة نتيجة لهذه الاحتجاجات. وتدخلت الوكالة لدى سلطات الأمر الواقع لضمان سلامة وأمن عمليات الأونروا وموظفيها. وحصلت ٦١ حادثة أخرى أعاقت تقديم الخدمات أو تنقل موظفي الأونروا في غزة.

٥٧ - وفي الجمهورية العربية السورية، كما ذُكر سابقا، تكبدت الأونروا من جراء النزاع خسائر في الممتلكات بملايين الدولارات منذ بدء الأعمال العدائية في عام ٢٠١١. وخلال عام ٢٠١٨، تعرضت مباني الوكالة لقصف مدفعي ثلاث مرات على الأقل وتضررت ثلاث مركبات تابعة للأونروا بسبب الرصاص الطائش. وتشير التقييمات التي تم إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٨ إلى أن جميع منشآت الوكالة تقريبا بحاجة إلى إعادة تأهيل بشكل رئيسي وأن العديد منها قد لحقت به أضرار جسيمة ويحتاج إلى إعادة الإعمار، لا سيما في مخيم اليرموك غير الرسمي ومخيمي درعا وعين التل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتحمت السلطات السورية منشآت الأونروا عنوة ثماني مرات على الأقل. وقامت الوكالة أيضا بتوثيق حالة واحدة على الأقل عُثر فيها على قنبلة يدوية في إحدى المنشآت. بيد أنه، بصفة عامة، لا تزال الأونروا غير قادرة على التحقق من تقارير أخرى عن استخدام بعض منشآت الوكالة لأغراض عسكرية بسبب انعدام الأمن ووجود جماعات مسلحة في المناطق المعنية. وعلى الرغم من الاحتجاجات، واصل الأفراد العسكريون العاملون في نقطة التفتيش المتاخمة لمكتب خدمات الصرف الصحي التابع للوكالة الموجود في خان دنون استخدام ذلك المكتب.

٥٨ - وفي عام ٢٠١٨، جرى إغلاق منشآت الوكالة في لبنان لمدة لا تقل عن ٧٨ يوما. وقد نتجت حالات الإغلاق هذه في معظمها عن أعمال عنف قام بها مستفيدون وعن انعدام الأمن بشكل عام بسبب الاضطرابات المدنية والفصائل المسلحة. وأدى انعدام الأمن والاشتباكات المسلحة بين الفصائل في مخيم المية مية للاجئين إلى إغلاق منشآت الأونروا في ذلك المخيم لمدة لا تقل عن ٢٠ يوما. ودخلت قوات الأمن اللبنانية منشأة تابعة للوكالة بدون إذن مرة واحدة. وكان هناك أيضا ما لا يقل عن ثلاث حوادث دخلت خلالها الفصائل السياسية أو الفصائل المسلحة مباني الأونروا بدون إذن. وقد احتجت الوكالة على تلك الحوادث، وتواصلت مع الأطراف المعنية.

مسائل أخرى

٥٩ - لم يُسترد بعد نحو ٦٨٠ ٠٠٠ دولار من الأموال التي صادرتها حكومة لبنان في عام ٢٠١٣. وواصلت الأونروا الاعتراض على تحملها أي التزام بدفع مبلغ قدره ١٦٧,١ مليون دولار تطالب به حكومة لبنان مقابل الكهرباء التي استهلكها اللاجئون الفلسطينيون خارج منشآت الوكالة في مخيمات موجودة في لبنان.

٦٠ - وفيما يتعلق بنظام العدل الداخلي، تعمل محكمة الأونروا للمنازعات التي أُنشئت في عام ٢٠١٠ بدوام كامل وتتألف من قاض واحد وقاض مخصص غير متفرغ. وخلال عام ٢٠١٨، أصدرت المحكمة ٧٠ حكما و ٢٤٠ أمرا، وبتت في ٢٨٧ قضية. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت هناك ٥٣٧ قضية قيد النظر، بما في ذلك قضيتان قيد إعادة المحاكمة، و ٥٣٥ قضية مرفوعة من موظفين محليين وقضيتان مرفوعتان من موظفين دوليين. وتوجد أيضا سبع قضايا استئناف قيد النظر أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الوكالة

٦١ - ما زال المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان، إلى حد بعيد، على نفس الحال التي ورد وصفها في تقرير المفوض العام لعام ٢٠٠٨ المقدم إلى الجمعية العامة (A/64/13، الفقرات ٥٢-٥٥).

دال - استعراض مالي عام

٦٢ - تُموَّل عمليات الأونروا من التبرعات، باستثناء ١٥٨ وظيفة يشغلها موظفون دوليون تمولها الجمعية العامة من الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، تحصل الوكالة على التمويل من خلال: (أ) ميزانية برنامجية تدعم العمليات الأساسية (بما في ذلك التكاليف المتكررة المتعلقة بالموظفين وبغير الموظفين)، وتشمل برامج التعليم والصحة وتحسين المخيمات والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية ونظم وهياكل الدعم؛ (ب) نداءات الطوارئ للأنشطة الإنسانية؛ (ج) مشاريع محددة ومرتبطة بمدة زمنية لتحسين الخدمات دون زيادة في التكاليف المتكررة.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٨، أسفرت الجهود التي بذلتها الوكالة لتعبئة الموارد عن تعهدات بمبلغ إجمالي قدره ١,٣ بليون دولار (بما في ذلك دعم الأمانة العامة للأمم المتحدة للموظفين الدوليين)، مع جزء من هذه الأموال يتعلق بالنفقات المقررة للمشاريع ونداءات الطوارئ في عام ٢٠١٩. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، بلغت الإيرادات في الميزانية البرنامجية المقررة (من المنظور النقدي) ٦٥٠ مليون دولار في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة مقابل النفقات المقررة البالغة ٧٤٧ مليون دولار وعجز يناهز ٩٧ مليون دولار. وفي وقت لاحق، ارتفع العجز إلى ٤٤٦ مليون دولار نتيجة خسارة متوقعة لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من أكبر جهة مانحة للوكالة والعجز المرحل. وتمت تغطية العجز بالكامل خلال عام ٢٠١٨، بما في ذلك النقدية اللازمة لسداد القرض من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ. وقد أنفقت الوكالة في عام ٢٠١٨ مبلغ ١,١٩ بليون دولار، وفقا لبيانات مالية لم تُراجع بعد. وأُنفق القسم الأكبر من النفقات، وقدره ٧٦٤ مليون دولار، في إطار الميزانية العادية غير المقيدة، ويمثل ذلك ٦٤,١٩ في المائة من مجموع النفقات. أما أنشطة ومشاريع الطوارئ (بما في ذلك الأنشطة المقيدة التمويل)، فقد مثلت ٢٣,٢٦ في المائة و ١٢,٥٥ في المائة، على التوالي. وظل التعليم يمثل أكبر برنامج ممول من خلال الميزانية البرنامجية، حيث بلغ حجم الإنفاق عليه ٤٦١,٨ مليون دولار، أو ٦١ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية غير المقيدة.

الجدول ١

النفقات حسب البرامج، في عام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

الميزانية البرنامجية	*غزة*		*لبنان*		*الجمهورية العربية السورية*		*الأردن*		*الضفة الغربية*		*المقر*		*المجموع*	*المجموع كنسبة مئوية*
التعليم	٢١٦ ٠٩٦	٢٨	٤٦ ٨٠٣	٦	٣١ ١١٦	٤	٩٩ ٧١٦	١٣	٦٦ ٤١٩	٩	١ ٨٥٤	صفر	٤٦٢ ٠٠٣	٦٠
الصحة	٣٤ ٥٧٠	٥	٢٣ ٥٥٢	٣	٧ ٨٧٤	١	٢١ ٠٩١	٣	٢٦ ٦١٢	٣	٦٠٢	صفر	١١٤ ٣٠٠	١٥
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٠ ٦٢٨	١	١١ ٢٦٤	١	١ ٥٠٣	صفر	٩ ١٦٠	١	٨ ٨٥٠	١	١ ٠٤١	صفر	٤٢ ٤٤٦	٦
الهياكل الأساسية	٩ ٦٠٢	١	٦ ٦٧٠	١	٦٢٠	صفر	٥ ٣٩٦	١	٦ ٦٠٠	١	١ ١٨٥	صفر	٣٠ ٠٧٢	٤
التوجيه التنفيذي	٢ ٧٧٣	صفر	٢ ٣٣١	صفر	٢ ٤١٠	صفر	٢ ٤٨٠	صفر	٢ ٥٤٦	صفر	١٨ ٩٥٠	٢	٣١ ٤٩٠	٤
الحماية	٤٩	صفر	٢٥	صفر	٦	صفر	١	صفر	٧٧	صفر	٤٠٣	صفر	٥٦٢	صفر
الدعم	١٧ ٠٧٦	٢	٧ ٤٦٣	١	٢ ٠٧١	صفر	٣ ٧٥٢	صفر	١٢ ٣٩٨	٢	٤٠ ٣٢٣	٥	٨٣ ٠٨٤	١١
المجموع	**٢٩٠ ٧٩٣**	**٣٨**	**٩٨ ١٠٨**	**١٣**	**٤٥ ٦٠٠**	**٦**	**١٤١ ٥٩٧**	**١٩**	**١٢٣ ٥٠٢**	**١٦**	**٦٤ ٣٥٨**	**٨**	**٧٦٣ ٩٥٧**	**١٠٠**

جميع مصادر التمويل	*غزة*		*لبنان*		*الجمهورية العربية السورية*		*الأردن*		*الضفة الغربية*		*المقر*		*المجموع*	*المجموع كنسبة مئوية*
التعليم	٢٣١ ٠١٤	١٩	٦٣ ٤١٩	٥	٤٢ ٢٧٠	٤	١٠٨ ٧٤١	٩	٦٩ ١٨٦	٦	٢ ٩٣٣	صفر	٥١٧ ٥٦٤	٤٣
الصحة	٥٢ ١٢١	٤	٣٠ ٧١٠	٣	١٤ ٢٧٦	١	٢٥ ٠٢٣	٢	٣٤ ١٥٤	٣	٢ ٣٥٧	صفر	١٥٨ ٦٤١	١٣
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٣١ ٠٨٠	١١	٤٠ ٥٤٢	٣	٨٨ ٧٦٩	٧	١٦ ٩٦٩	١	٢٢ ١٤٥	٢	١ ١٩٦	صفر	٣٠٠ ٧٠١	٢٥
الهياكل الأساسية	٣٤ ٣٢٤	٣	٢٦ ٨٨٣	٢	١ ٥٨٧	صفر	٦ ١١٨	١	٩ ٢٧٤	١	١ ٢٣٢	صفر	٧٩ ٤١٩	٧
التوجيه التنفيذي	٧ ٣٨٤	١	٦ ٣٩٥	١	٥ ٥١٧	صفر	٣ ٩٠٨	صفر	٤ ٣٣١	صفر	٢٢ ٨٠٢	٢	٥٠ ٣٣٨	٤
الحماية	١ ٠٧٣	صفر	١ ٣٢٧	صفر	١ ٤٦٠	صفر	٢٨٧	صفر	١٧٦٢	صفر	١ ١١٩	صفر	٧ ٠٢٨	١
الدعم	٣٠ ٨٢٢	٣	٨ ٠٢٠	١	٦ ١٨٥	١	٣ ٩٦٩	صفر	١٢ ٨٩١	١	٦ ١٥٤[أ]	١	٦٨ ٠٤٠	٦
التمويل البالغ الصغر	١ ٥١٩	صفر	صفر	صفر	٥٩٨	صفر	٣ ٢٩٨	صفر	٣ ٠٧٩	صفر	–	صفر	٨ ٤٩٣	١
المجموع	**٤٨٩ ٣٣٧**	**٤١**	**١٧٧ ٢٩٧**	**١٥**	**١٦٠ ٦٦٢**	**١٣**	**١٦٨ ٣١٢**	**١٤**	**١٥٦ ٨٢٢**	**١٣**	**٣٧ ٧٩٣**	**٣**	**١ ١٩٠ ٢٢٣**	**١٠٠**

(أ) لا يشمل ذلك مبلغ ٣٥,٥١٧ مليون دولار المتعلق بحذف تكاليف الدعم غير المباشرة بين الصناديق.

الجدول ٢

النفقات حسب النتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل، في عام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

الميزانية البرنامجية	*غزة*		*لبنان*		*الجمهورية العربية السورية*		*الأردن*		*الضفة الغربية*		*المقر*		*المجموع*	*المجموع كنسبة مئوية*
حماية وتعزيز حقوق اللاجئين المكفولة بموجب القانون الدولي	١ ٩٥٠	صفر	٧٩٥	صفر	٩٢٤	صفر	٨٦٧	صفر	١ ٨٢٦	صفر	٤٠٣	صفر	٦ ٧٦٥	١
توفير الحماية الصحية للاجئين مع خفض عبء المرض	٣٤ ٠٩٧	٤	٢٣ ٠٢٢	٣	٧ ٥٣٩	١	٢٠ ٦٩٨	٣	٢٥ ٦٨٤	٣	–	صفر	١١١ ٠٤٠	١٥
توفير التعليم الأساسي الجيد بصورة كاملة وعادلة وشاملة لجميع الأطفال في سن الدراسة	٢٠٩ ٧٦٢	٢٧	٤٢ ٣٠٣	٦	٢٨ ٩٨٨	٤	٩١ ٧٤٨	١٢	٥٨ ١٧٩	٨	–	صفر	٤٣٠ ٩٨٠	٥٦
تعزيز قدرات اللاجئين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش	٥ ٢٤١	١	٣ ٩٤٤	١	١ ٨٧٠	صفر	٦ ٦٣٥	١	٧ ٧٢٠	١	٣٧٨	صفر	٢٥ ٧٨٧	٣
تمكين اللاجئين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية	١٥ ١٣١	٢	١٤ ٧٥١	٢	٣٩٩	صفر	١٢ ٥٢٧	٢	١١ ٦٩٠	٢	–	صفر	٥٤ ٤٩٧	٧
الفعالية الإدارية والتشغيلية	٢٤ ٦١٣	٣	١٣ ٢٩٢	٢	٥ ٨٨٠	١	٩ ١٢٣	١	١٨ ٤٠٣	٢	٦٣ ٥٧٧	٨	١٣٤ ٨٨٧	١٨
المجموع	٢٩٠ ٧٩٣	٣٨	٩٨ ١٠٨	١٣	٤٥ ٦٠٠	٦	١٤١ ٥٩٧	١٩	١٢٣ ٥٠٢	١٦	٦٤ ٣٥٨	٨	٧٦٣ ٩٥٧	١٠٠

جميع مصادر التمويل	*غزة*		*لبنان*		*الجمهورية العربية السورية*		*الأردن*		*الضفة الغربية*		*المقر*		*المجموع*	*المجموع كنسبة مئوية*
حماية وتعزيز حقوق اللاجئين المكفولة بموجب القانون الدولي	٥ ٣١٤	صفر	٣ ٢٧٣	صفر	٢ ٥٢٠	صفر	١ ٥٧٣	صفر	٣ ٦٥٢	صفر	١ ٣٨٣	صفر	١٧ ٧١٥	١
توفير الحماية الصحية للاجئين مع خفض عبء المرض	٥١ ٥٦٠	٤	٣٠ ٠٨٩	٣	١١ ٨٦٨	١	٢٤ ٥٩٠	٢	٣٣ ١٠٣	٣	٣	صفر	١٥١ ٢١٤	١٣
توفير التعليم الأساسي الجيد بصورة كاملة وعادلة وشاملة لجميع الأطفال في سن الدراسة	٢٢٣ ٤٤٣	١٩	٥٥ ٢٨٦	٥	٣٨ ٧٦٨	٣	٩٨ ٢٢٤	٨	٥٩ ٩٣٣	٥	–	صفر	٤٧٥ ٦٥٤	٤٠
تعزيز قدرات اللاجئين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش	٧ ٤٢٢	١	١٧ ٢٦٨	١	٣ ٠٥٥	صفر	١٢ ١٦٤	١	١٢ ٧٦٨	١	٣٧٨	صفر	٥٣ ٠٥٥	٤
تمكين اللاجئين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية	١٥٧ ٤١٤	١٣	٥١ ٣٥٢	٤	٨٧ ٥١٧	٧	٢٠ ٣٤٢	٢	٢٦ ٠٩٦	٢	–	صفر	٣٤٢ ٧٢٠	٢٩
الفعالية الإدارية والتشغيلية	٤٤ ١٨٤	٤	٢٠ ٠٢٩	٢	١٦ ٩٣٤	١	١١ ٤٢٠	١	٢١ ٢٦٩	٢	٣٦ ٠٣٠	٣	١٤٩ ٨٦٦	١٣
المجموع	**٤٨٩ ٣٣٧**	**٤١**	**١٧٧ ٢٩٧**	**١٥**	**١٦٠ ٦٦٢**	**١٣**	**١٦٨ ٣١٢**	**١٤**	**١٥٦ ٨٢٢**	**١٣**	**٣٧ ٧٩٣**	**٣**	**١ ١٩٠ ٢٢٣**	**١٠٠**

الفصل الثاني

استعراض البرامج الفرعية

ألف – البرنامج الفرعي ١

حماية وتعزيز حقوق اللاجئين المكفولة بموجب القانون الدولي

٦٤ – تهدف الأونروا إلى كفالة تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن عن طريق تعميم مراعاة الحماية في تقديم خدماتها ومن خلال تقديمها، وبالتشجيع على تعزيز احترام القانون الدولي بالعمل مع الجهات المسؤولة المعنية. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون يواجهون تحديات فيما يتعلق بالحماية، ويعزى ذلك إلى عدم وجود حل عادل ودائم لمحنتهم، وإلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، واحتلال الأرض الفلسطينية المستمر منذ خمسين عاما، وحصار غزة المستمر منذ ١٢ عاما، وهشاشة المركز القانوني في بعض البلدان المضيفة.

٦٥ – وطوال عام ٢٠١٨، واصلت الأونروا معالجة شواغل الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في جميع ميادين عمليات الوكالة الخمسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعزيز تعميم مراعاة الحماية، سواء لدى تقديم خدمات الأونروا أو من خلال تقديمها، في حين جرى الاضطلاع بجهود الدعوة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*العدد*
(أ) مساءلة الجهات المكلفة بمهام عن انتهاكات القانون الدولي من خلال الرصد والإبلاغ والدعوة	عدد تدخلات الحماية (أنشطة الدعوة)، بما في ذلك الرسائل الرسمية، فيما يتعلق بمسائل الحماية	خط الأساس (٢٠١٨)	٣٢٩
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٣٢٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٤٨٠
(ب) استفادة الضعفاء والمعرضين للخطر، من الأفراد والمجتمعات المحلية، من تدابير الاستجابة في مجال الحماية	عدد الأفراد الذين يتلقون المساعدة في الحماية من مخاطر العنف الجنساني التي يتعرضون لها	خط الأساس (٢٠١٨)	٤ ٩٧٨
		الأداء المستهدف (٢٠١٧)	٤ ٩٠٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٤ ٩٠٥

النواتج

- قدمت الأونروا المساعدة لما يقدر عددهم بـ ٤ ٩٧٨ شخصا من ضحايا العنف الجنساني و ٢ ٥٣٠ طفلا و ٥٤٥ شخصا من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من ضعف الحماية. وتم تيسير وصول ما يقدر عددهم بـ ٢٥ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين من ذوي الإعاقة إلى خدمات إعادة التأهيل والدعم المتعلق بالإعاقة
- قدمت أنشطة الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي المساعدة إلى ٩٢ ٧٩٥ من اللاجئين الفلسطينيين

- استفاد ٩٠٨ ١٥ من اللاجئين الفلسطينيين من المساعدة القانونية (بما في ذلك توفير المشورة والمعلومات القانونية والإحالة إلى مقدمي الخدمات القانونية) بشأن طائفة من المسائل التي تشمل الحالة المدنية والتسجيل والعنف الجنساني
- قدمت الأونروا ١٦ من التقارير/الإحاطات السرية إلى آليات حقوق الإنسان الدولية
- نُفذت مجموعة من مبادرات الحماية على نطاق برامج الوكالة للقضاء على العنف ضد الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماج مسائل الإعاقة، وإدماج الوقاية من العنف الجنساني والتخفيف من حدته والتصدي له
- استفاد ٦٠٩ ٥ من موظفي الأونروا من التدريب في مجال الحماية

باء – البرنامج الفرعي ٢

توفير الحماية الصحية للاجئين مع خفض عبء المرض

٦٦ – في عام ٢٠١٨، واصلت الأونروا تقديم الرعاية الصحية الأولية الشاملة إلى اللاجئين الفلسطينيين مع توفير الدعم لإمكانية حصول أشد الفئات ضعفا على الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث. وقدمت الرعاية الصحية الأولية الشاملة على أساس نهج فريق صحة الأسرة الذي يركز على توفير الرعاية الشاملة للأسرة بأكملها. ويركز هذا النهج على العلاقات الطويلة الأجل بين مقدمي الخدمات والمريض أو الأسرة، بما يحسن نوعية وكفاءة وفعالية الخدمات الصحية المقدمة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، كانت جميع المراكز الصحية، البالغ عددها ١٤٤ مركزاً على نطاق ميادين العمليات الخمسة للوكالة، تنفذ نهج فريق صحة الأسرة.

٦٧ – وعلى الرغم من أن مظاهرات مسيرة العودة الكبرى والنزاع في الجمهورية العربية السورية ألقيا عبئاً كبيراً على عملية توفير الرعاية الصحية، تحققت الأهداف المحددة على نطاق الوكالة فيما يتعلق بعدد حالات تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات التي يوفرها برنامج **التحصين** الموسع[٢٤]. وكانت النسبة المئوية للسكان المستهدفين (البالغين من العمر ٤٠ عاما فأكثر) الذين يخضعون لفحص داء السكري أقل جزئيا من النسبة المستهدفة. ولمواجهة زيادة الإصابات بالأمراض غير المعدية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، واصلت الأونروا استحداث اختبارات وأدوية جديدة وإطلاق حملات جديدة للتوعية العامة بغرض تعزيز الوقاية من تلك الأمراض والتعامل معها. ولا تزال النواتج المتصلة بصحة الأم والطفل قوية، بما في ذلك معدلات التحصين. ولم تتحقق الأهداف المحددة على نطاق الوكالة فيما يتعلق بمتوسط عدد الاستشارات الطبية اليومية لكل طبيب، أو عدد المراكز الصحية التي تنفذ بالكامل نظام الصحة الإلكترونية (وهو نظام للمعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة)، أو النسبة المئوية لخدمات العلاج في المستشفيات التي تقدمها الأونروا للمستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

(٢٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: World Health Organization, "The Expanded Programme on Immunization", 1 December 2013.

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز	القياس	
		وحدة القياس	النسبة المئوية/العدد
(أ) توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة النوعية للجميع	متوسط عدد الاستشارات الطبية اليومية لكل طبيب	خط الأساس (٢٠١٨)	٧٨,١
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٧٧,٦
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٨٢,٠
(ب) حماية صحة الأسرة والنهوض بها	'١' النسبة المئوية للنساء اللائي يخضعن لما لا يقل عن أربعة فحوص طبية قبل الولادة	خط الأساس (٢٠١٨)	٩٢,١
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٩٠
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٩١,٤
	'٢' النسبة المئوية للسكان المستهدفين (البالغين من العمر ٤٠ عاما فأكثر) الذين يخضعون لفحص داء السكري	خط الأساس (٢٠١٨)	٢٠,٨
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٢١,٩
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٢١,٧
	'٣' عدد حالات تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات التي يوفرها برنامج التحصين الموسع	خط الأساس (٢٠١٨)	صفر
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	صفر
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	صفر
كفالة توفير خدمات الدعم الفعالة للمستشفيات	النسبة المئوية لخدمات العلاج في المستشفيات التي تقدمها الأونروا للمشاركين في برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للأونروا	خط الأساس (٢٠١٨)	٢٠,٥
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٢٠,٩
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	١٧,٢

النواتج

- قدمت الأونروا ٠٣٥ ٥٥٤ ٨ استشارة طبية للاجئين الفلسطينيين
- أجري فحص داء السكري لـ ٨٢٥ ١٧٥ من اللاجئين الفلسطينيين البالغين من العمر ٤٠ عاما فأكثر
- قُدمت إعانات إلى ٥٢١ ٩٦ مريضا يتلقون رعاية من المستوى الثاني أو الثالث في المستشفيات
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تجديد ٤ في المائة من المراكز الصحية التابعة للأونروا لتحسين رعاية المرضى. وتلبي ٥٧,٥ في المائة من جميع المراكز الصحية التابعة للوكالة معايير الرعاية الجيدة المعزَّزة

جيم – البرنامج الفرعي ٣

توفير التعليم الأساسي الجيد بصورة كاملة وعادلة وشاملة لجميع الأطفال في سن الدراسة

٦٨ – على الرغم من السياق المحفوف بالتحديات الذي يُضطلع فيه بأنشطة برنامج التعليم للأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال لترسيخ إصلاح التعليم وإثرائه والحفاظ على استدامته باستخدام الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، إلى جانب النهج الذي تعتمده الوكالة في مجال التعليم في حالات الطوارئ، تأثير إيجابي على النتائج البرنامجية، مع تحقيق معظم الأهداف.

٦٩ - وكان معدل إتمام الطلاب للدراسة، أي نسبة الأطفال الذين يتوقع وصولهم إلى الصف النهائي من دورة التعليم الأساسي، قد شهد زيادة طفيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وانخفضت المعدلات التراكمية للتوقف عن الدراسة على نطاق الوكالة بالنسبة لجميع أطفال مدارس الأونروا (الفتيان والفتيات)، في كل من المرحلتين الابتدائية والإعدادية؛ وانخفضت معدلات الرسوب في جميع ميادين عمليات الوكالة. وأدت التجارب الناجحة للوكالة في الحد من معدلات الرسوب إلى انخفاض عدد الطلاب الذين يتوقفون عن الدراسة. وبالمثل، اكتسب النظام التعليمي للأونروا مزيداً من الفعالية على نحو مطرد، في ضوء انخفاض معدلات توقف الطلاب عن الدراسة، على الرغم من زيادة عدد الطلاب في كل فصل دراسي (حيث حُدِّد العدد الأقصى للطلاب في قاعة الدرس بـ ٥٠ طالباً في المدارس التي شُيِّدت مبانيها لغرض الاستخدام كمدارس). وعلى الرغم من مواصلة الوكالة إحراز تقدم في عدد من المجالات الرئيسية، لا تزال التحديات قائمة، ولا سيما على المستوى الميداني، في فهم، وبالتالي معالجة، الحالات التي تكون فيها الحلول واقعة ضمن سيطرة الوكالة، والأسباب السياقية التي تشكل عوامل تؤثر في قرارات الطلاب بالانقطاع عن الدراسة، مثل الزواج المبكر للفتيات والمصاعب المالية للأسر، والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الأوسع نطاقا.

٧٠ - وفيما يتعلق بمسألة استراتيجية وتشغيلية محددة، واصلت الوكالة تحسين استعراضها الدقيق للكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى في البلد المضيف في ضوء إطار الأونروا لتحليل المناهج الدراسية وتحسين نوعيته[٢٥]: ففي عام ٢٠١٨، استعرضت ٤٦٥ مادة تعليمية في إطار تمويل الميزانية البرنامجية واستُعرضت ١ ٣٢٠ مادة تعليمية إضافية في إطار تمويل المشاريع، بما في ذلك التمويل المخصص للتعليم في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التنفيذ الكامل لوحدة الطلاب في نظام معلومات إدارة التعليم على نطاق الوكالة، إلى جانب إجراء استعراض منهجي لجميع مؤشرات التعليم، عن تحسين نوعية البيانات المجمعة والتحليلات المرتبطة بها، والبدء في مساعدة الأونروا على فهم أفضل للديناميات التي قد تؤثر على استبقاء الطلاب ونتائج التعلم.

٧١ - وأسفرت الإنجازات التي تحققت في إطار برنامج التعليم للوكالة على مدار فترة الإصلاح، والتي جرى الاحتفاظ بها وإثراؤها خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، بالاقتران مع برنامج التعليم في حالات الطوارئ، عن تحسينات كبيرة في النتائج في ضوء المؤشرات الرئيسية على نطاق البرنامج، مع تحقيق معظم الأهداف. ومن أجل كفالة استدامة هذه الإنجازات وتحسينها، فمن الأهمية بمكان أن تكون الوكالة قادرة على مواصلة تعزيز العمل الذي أدته حتى الآن وعلى الاستفادة منه.

(٢٥) يمثل إطار تحليل المناهج الدراسية وتحسين نوعيتها عنصرا أساسيا في استراتيجية الأونروا لإصلاح التعليم، ويعد بمثابة وثيقة مرجعية للسياسة العامة وأداة للتقييم وإطار للتحليل وأداة للتطوير المهني.

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز	القياس	
		وحدة القياس	النسبة/العدد
(أ) كفالة إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي	'١' المعدل التراكمي للتوقف عن الدراسة (الدراسة الابتدائية)	خط الأساس (٢٠١٨/٢٠١٩)	١,١٧
		الأداء المستهدف (٢٠١٨/٢٠١٩)	١,٢٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٨/٢٠١٩)	٠,٧٨
	'٢' المعدل التراكمي للتوقف عن الدراسة (الدراسة الإعدادية)	خط الأساس (٢٠١٨/٢٠١٩)	٢,٨٧
		الأداء المستهدف (٢٠١٨/٢٠١٩)	٢,٨٤
		الأداء الفعلي (٢٠١٨/٢٠١٩)	٢,٣٤
(ب) تحسين جودة التعليم ونواتجه	'١' عدد الكتب المدرسية التي يجري استعراضها باستخدام إطار الأونروا لتحليل المناهج الدراسية وتحسين نوعيتها[أ]	خط الأساس (٢٠١٨)	٣٥٤
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	لا ينطبق[ب]
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٤٦٥
	'٢' نسبة قاعات الدرس التي تتجاوز العتبة (أقل من أو يساوي ٢٥ طالبا؛ أكثر من ٤٠ طالبا)	خط الأساس (٢٠١٨/٢٠١٩)	٤٣,٦٦ (<٤٠) ٥,٣٧ (≥٢٥)
		الأداء المستهدف (٢٠١٨/٢٠١٩)	٣٨,٨٨ (<٤٠) ٥,٩٧ (≥٢٥)
		الأداء الفعلي (٢٠١٨/٢٠١٩)	٤٨,٢٠ (<٤٠) ٥,٥٤ (≥٢٥)

(أ) عندما تصدر كتب مدرسية جديدة، تمنح الوكالة الأولوية لإجراء ''استعراض سريع'' لها، مع التركيز على الحياد والتحيز والملاءمة من حيث نوع الجنس والسن. ويستمر إجراء استعراضات كاملة للكتب المدرسية بموجب إطار تحليل المناهج الدراسية وتحسين نوعيتها، بما في ذلك الكتب المدرسية التي أنجز بالفعل استعراض سريع لها. ويشمل العدد الفعلي المبلغ عنه للاستعراضات كلا من الاستعراضات السريعة والاستعراضات الكاملة بموجب الإطار.

(ب) يتأثر الأداء المستهدف بعدد الكتب المدرسية الجديدة، بما في ذلك الطبعات الجديدة، الصادرة عن البلدان المضيفة خلال السنة. ونتيجة لذلك، لا يمكن تحديد أداء مستهدف لهذا المؤشر.

النواتج

في عام ٢٠١٨، عملت الأونروا على ما يلي بفضل ترسيخ إصلاحها للتعليم وكفالة استدامته والاستفادة منه:

- واصلت توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل لجميع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين
- تمكنت من مواجهة معدلات توقف الطلاب عن الدراسة، بسبل منها تحديد الطلاب المعرضين لخطر التوقف عن الدراسة والعمل على منعهم من القيام بذلك. وتنعكس هذه الجهود بشكل إيجابي جدا من خلال تحقيق تحسن ملحوظ في المعدل التراكمي للتوقف عن الدراسة، في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، على نطاق الوكالة

وبفضل عملية تكوين الفصول الدراسية:

- نجحت الأونروا في تسجيل ٥٣٢ ٨٥٧ من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملها الخمسة.

- بالمقارنة مع السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧، ارتفعت نسبة الأقسام التي تضم أكثر من ٤٠ طالبًا من ٤٣,٦٦ في المائة إلى ٤٨,٢٠ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى هذه الزيادة في أحجام الفصول إلى السقف المعتمد في تخطيط تكوين الفصول عند ٥٠ تلميذاً للفصل الواحد (في المدارس التي شُيّدت مبانيها لغرض الاستخدام كمدارس) بسبب تدابير التقشف التي تعتمدها الأونروا

وبفضل برنامج تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات:

- عملت الوكالة على تشييد أو إعادة تشييد أو تحسين ١٦ مدرسة في عام ٢٠١٨ لاستيفاء متطلبات الأونروا المتعلقة بإصلاح التعليم والحماية والسلامة

دال – البرنامج الفرعي ٤

تعزيز قدرات اللاجئين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش

٧٢ – تهدف الأونروا إلى ضمان أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بمستوى معيشي لائق بالقيام بتدخلات في إطار برامجها في مجالات التعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وبرنامجها المتعلق بالتمويل البالغ الصغر، وبرامجها ذات الصلة بتحسين الهياكل الأساسية والمخيمات.

٧٣ – وساعدت برامج الأونروا المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني على تخفيف التحديات الاقتصادية التي تطرأ على ميادين عمليات الوكالة من خلال التركيز المستمر على ما تكتسيه الدورات التدريبية من أهمية في تلبية احتياجات سوق العمل[٢٦]. وبهدف زيادة دعم العلاقة بين مراكز التدريب المهني وسوق العمل وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وضعت مبادئ توجيهية جديدة لإنشاء وتفعيل اللجان الاستشارية للبرامج التي تضم متخصصين من سوق العمل والهيئات الأخرى التي توفر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وبالتنسيق مع التوجيه الاستراتيجي الذي توفره إدارة مراكز التدريب المهني، تتأكد اللجان الاستشارية للبرامج من توافق الدورات التدريبية مع احتياجات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب أثناء العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٤ – وقامت الأونروا، من خلال برنامجها للتمويل البالغ الصغر، بصرف مبلغ قدره ٣٥ ٥٩٩ ٧٣٨ دولارًا إلى ٣٨ ١٨٣ عميلًا في غزة والضفة الغربية والأردن والجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٨. وقُدم من أصل هذا المبلغ، ما قدره ١٥ ٠٤٠ ١٤٢ دولارًا للاجئين الفلسطينيين من خلال منح ١٣ ٠٥٢ قرضًا.

(٢٦) يتحقق ذلك بتوخي نهج تدريبي قائم على الكفاءات يتيح ما يلي: (أ) تحديد المعايير المهنية لكل اختصاص مهني والاستناد إليها، وهي معايير تنعكس بعد ذلك بوصفها كفاءات للدورات التدريبية يبني من خلالها الطلاب قدراتهم؛ و (ب) جعل الدورات التدريبية أكثر صلة باحتياجات سوق العمل واستجابة لها، وبالتالي يزيد من احتمال توظيف الخريجين. وفي عام ٢٠١٨، أُعيدت هيكلة ٥ دورات تدريبية مهنية في مركز التدريب بوادي السير في الأردن باستخدام هذا النهج، مع إعادة هيكلة ١٢ دورة أخرى في عام ٢٠١٩. وفي إطار هذا النهج، أُقيمت أيضًا شراكات مع أوساط الأعمال التجارية والصناعات من أجل تسخير خبراتها.

٧٥ - ويهدف برنامج تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات إلى إحداث تأثير إيجابي على الاقتصادات المحلية بتنشيط طلب المجتمعات المحلية على مواد البناء، وتوليد فرص العمل لسكان المخيمات في الوقت ذاته.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*
تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين	نسبة توظيف خريجات وخريجي مراكز التدريب المهني	خط الأساس (٢٠١٧/٢٠١٨)	٧٢,٧٨
	(أ) الإناث	الأداء المستهدف (٢٠١٧/٢٠١٨)	٧٥,٢٨
		الأداء الفعلي (٢٠١٧/٢٠١٨)	٧٤,٠٠
	(ب) الذكور	خط الأساس (٢٠١٧/٢٠١٨)	٨٥,٦٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٧/٢٠١٨)	٨٥,٦٤
		الأداء الفعلي (٢٠١٧/٢٠١٨)	٨٣,١٧

النواتج

- تلقى ٧ ٥٦٤ طالبا في مراكز الأونروا للتدريب المهني تدريبا لتنمية مهاراتهم في مجال التعليم التقني والمهني
- ظل معدل توظيف خريجي مراكز التدريب المهني في عام ٢٠١٨ (فيما يتعلق بخريجي عام ٢٠١٧) في مستوى مقبول عند نسبة ٧٩,٧٧ في المائة، بتوظيف ٢ ٧٢٤ من الخريجين أو من الذين يواصلون دراساتهم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضا توظيف ٨٦,٩٠ في المائة من خريجي كلية العلوم التربوية والآداب (الأردن) وكلية العلوم التربوية (الضفة الغربية)
- ارتفعت نسبة الطلاب ضعاف الحال (المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي) المسجلين في السنة الأولى في مراكز التدريب المهني من ٢٩,٤٣ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٢,٩٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وارتفعت نسبة المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في كلية العلوم التربوية والآداب وكلية العلوم التربوية من ٢٣,٨١ في المائة إلى ٤١,٤٣ في المائة
- أُبرم ثمانية عشر اتفاق شراكة في عام ٢٠١٨ لدعم تخفيف وطأة الفقر وتعزيز فرص كسب الرزق التي استفاد منها ٦ ١٨٤ لاجئا فلسطينيا في الضفة الغربية وغزة ولبنان. وأُعطيت الأولوية للشراكات التي تقدم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء وتعمل على تمكينهم

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز	القياس: وحدة القياس	القياس: العدد
تحسين إمكانية حصول اللاجئين على فرص كسب العيش	مجموع عدد قروض التمويل البالغ الصغر المقدمة للاجئين	خط الأساس (٢٠١٨)	١٣ ٧٥٦
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	١٦ ٣٢٦
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	١٣ ٠٥٢
	عدد مكافئات الدوام الكامل التي أُنشئت من تدخلات برنامج تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات[أ]	خط الأساس (٢٠١٨)	٢ ٤٣٠
		الأداء المستهدف (٢٠١٧)	٢ ٣١٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٢ ٤١١

(أ) باستثناء الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- في عام ٢٠١٨، قُدم ٠٥٢ ١٣ قرضًا، تبلغ قيمتها ١٤٢ ٠٤٠ ١٥ دولارًا، للاجئين الفلسطينيين. ويعادل هذا المبلغ نسبة ٣٤ في المائة من مجموع عدد العملاء الحاصلين على قروض (١٨٣ ٣٨)، ونسبة ٤٢ في المائة من مجموع قيمة القروض الممنوحة (٧٣٨ ٥٩٩ ٣٥ دولارا)
- لا تزال النساء يحظين بالأولوية في تلقي القروض حيث منحن ٠٦١ ١٦ قرضًا (قيمتها ١٠٥ ٦٥٨ ١٢ دولارات)، أي ما يمثل ٤٢ في المائة من جميع القروض التي منحت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٨٩٦ ٥ قرضًا (قيمتها ٠١٩ ٣٩٩ ٦ دولارًا) منحت للاجئات
- حصل الشباب على ٧٠٢ ١٠ قرض قيمتها ٤٦٠ ٢٢٠ ١٠ دولارا، وحصل الشباب اللاجئون الفلسطينيون على ٠٣٣ ٤ قرضاً من هذه القروض أو ٣٨ في المائة (قيمتها ٦٧٩ ٣٧٩ ٥ دولارا)
- في عام ٢٠١٨، بلغت قيمة الأشغال التي قامت بها الأونروا لتحسين المخيمات ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٣ دولار وشملت طائفة من التدخلات التي تضمنت التخطيط لإنشاء مرافق الوكالة والمآوى والمدارس والمراكز الصحية ووضع تصاميمها وتشييدها، وكذلك إدارة النفايات الصلبة، وإصلاح وإقامة منشآت المجاري والصرف الصحي وآبار المياه ونظم معالجة المياه المستعملة في المخيمات.

هاء – البرنامج الفرعي ٥

تمكين اللاجئين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية

٧٦ – يهدف برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للأونروا إلى تخفيف حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين الفقراء مع تركيز الأولوية على المعدمين[٢٧]. وتحقيقًا لهذه الغاية، يوفر برنامج شبكة الأمان الاجتماعي مجموعة من التحويلات الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية و/أو توفير قسائم نقدية إلكترونية، وفي غزة فقط توفير سلة أغذية أساسية. وفي عام ٢٠١٦، انتقلت الوكالة من نهج تقديم المساعدة الغذائية العينية إلى نهج التحويل النقدي في الأردن ولبنان والضفة الغربية. وطريقة التوزيع

(٢٧) تعرّف الأونروا المعدمين بأنهم أولئك الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

الجديدة هذه، التي تعتبر أكثر فعالية في تقديم المساعدة الأساسية، أتاحت منذ اعتمادها تخفيض التكاليف الإدارية وتكاليف التوزيع المرتبطة بتقديم المساعدة العينية، وأعطت المستفيدين قدراً أكبر من حرية الاختيار وإمكانية الحصول على عدد أكبر من الخيارات الغذائية الصحية. وفي الوقت الحالي، تُستخدم البطاقات الإلكترونية لتوفير المساعدة لأكثر من ١٥٦ ٣٣١ شخصا من المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان (٦١ ٧٠٨) والأردن (٥٨ ٤٩٨) والضفة الغربية (٣٦ ١٢٥).

٧٧ - وفي الجمهورية العربية السورية، تقدم الأونروا، في إطار تمويل نداء الطوارئ، مساعدات نقدية وغذائية إلى أكثر من ٤٠٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني، الثلثان منهم تعرضوا للنزوح مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠١١. وتعكف الوكالة حاليًا على وضع أسس برنامج للتحويلات النقدية يستهدف الفئات الأكثر ضعفًا المتأثرة بالنزاع، بالنظر إلى أن ٢٥ في المائة من جميع الأسر المعيشية ترأسها نساء، وإلى أن كل أسرة معيشية من خمس أسر يرأسها شخص يزيد عمره عن ٦٠ عامًا، وإلى أن شبكات الدعم الاجتماعي التي كانت موجودة قبل نشوب النزاع تعرضت للتفكك بسبب النزوح والهجرة.

٧٨ - والأماكن المكتظة والملاجئ المؤقتة ليست سوى بعض التحديات التي تواجه ٥٨ مخيماً رسمياً للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عمليات الأونروا. فهذه المخيمات، بعد أن تطورت من ''مدن خيام'' مؤقتة، أصبحت الآن تجمعات مزدحمة تضم أزقة ضيقة وبيوتا مرتجلة متعددة المستويات تسكن فيها أسر يتزايد عدد أفرادها باستمرار. وغالبًا ما يؤدي البناء العشوائي إلى سد المنافذ فتقطع المباني المقامة الطريق على العابرين. وانتهى الأمر بسنوات متواصلة من نقص التمويل بالاقتران مع سوء الحالة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، إلى تدهور سريع في الظروف العامة التي يعيشون فيها. وتقدر الأونروا أن هناك حالياً حوالي ٤٢ ٠٠٠ مأوى لا تستوفي المعايير المطلوبة (باستثناء الجمهورية العربية السورية) بحاجة إلى عمليات إصلاح تبلغ تكلفتها التقريبية ٥٥٠ مليون دولار.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*	*القياس*	
		وحدة القياس	*النسبة المئوية*[أ]
تحسين قدرة اللاجئين المعدمين على تلبية احتياجاتهم الغذائية	النسبة المئوية للمعدمين المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي	خط الأساس (٢٠١٨)	٦٤,٥
		الأداء المستهدف (٢٠١٨)	٧٦,٥
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٦٤,٥
	النسبة المئوية للمعدمين الذين يتلقون تحويلات اجتماعية عن طريق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي	خط الأساس (٢٠١٨)	١٤,٦
		الأداء المستهدف (٢٠١٧)	١٤,٢
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	١٤,٠
تحسين الظروف المعيشية للاجئين المعدمين	النسبة المئوية للمآوى التي لا تستوفي المعايير المطلوبة وجرى إصلاحها أو أعيد بناؤها	خط الأساس (٢٠١٨)	٦,٩
		الأداء المستهدف (٢٠١٧)	٩,٦
		الأداء الفعلي (٢٠١٨)	٩,٤

(أ) باستثناء الجمهورية العربية السورية.

النواتج

- بالإضافة إلى ٢٦٦ ٢٥٥ لاجئا فلسطينيا تلقوا الدعم من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٨، قدمت برامج الطوارئ الدعم بمساعدات غذائية و/أو مساعدات نقدية متعددة الأغراض إلى ٩٧٩ ٩٣٣ شخصا في غزة، و ٨٨٦ ٨٢ شخصا في الضفة الغربية، و ٤٩٩ ٣٩٥ شخصا في الجمهورية العربية السورية، و ٨٨٥ ٢٨ شخصا في لبنان، و ٦٠٢ ١٦ شخص في الأردن
- أُتيحت فرص عمل مؤقتة مرتبطة بحالات الطوارئ لفائدة ١١٥ ٤٣ أسرة لاجئة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة
- أُصلحت المآوى لـ ١٣٨ ١ أسرة. وحدّت سنوات من النقص في التمويل (يعتمد إصلاح المآوى اعتماداً كلياً على تمويل المشاريع) بشدة من تدابير المساعدة هذه. وتسببت تلك المعوقات في تحقيق إنجازات لا ترقى إلى مستوى الأهداف.

ملاحظة ختامية

٧٩ - أنشئت الأونروا عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. والوكالة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة بدأت عملها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠، كي تستجيب لاحتياجات نحو ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وهي من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين المشمولين بولايتها ٥,٤ ملايين لاجئ وعدد موظفيها حوالي ٣٠ ٠٠٠ موظف. ويُعرَّف اللاجئون الفلسطينيون بأنهم ”الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم المعتاد فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا كلا من منازلهم وسُبل عيشهم نتيجة لنزاع عام ١٩٤٨“، وهذا يشمل المنحدرين من نسل هؤلاء من جهة الذكور[٢٨].

٨٠ - وتتمثل مهمة الوكالة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تحقيق كامل إمكاناتهم في التنمية البشرية إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين. وتفي الوكالة بولايتها في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية بتوفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتشمل خدماتها التعليم الأساسي (والتعليم الثانوي في حالة لبنان)، والرعاية الصحية الأولية الشاملة، والإغاثة في حالات الطوارئ، والأنشطة الاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر، والإيواء، ودعم الهياكل الأساسية.

(٢٨) لا تسجل الأونروا رسميا الأشخاص النازحين والمحتاجين إلى المساعدة المستمرة نتيجة حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تلاها من أعمال عدائية (في أعقاب حرب الأيام الستة). وبناءً على ذلك، ليس لدى الوكالة سجل رسمي بعدد هؤلاء الأشخاص. ويمكن للأشخاص المخول لهم الحصول على خدمات الأونروا وفقًا لولاية الوكالة، بمن فيهم نازحو عام ١٩٦٧، الاستفادة من المجموعة الكاملة المقدمة من المساعدات الإنسانية والمساعدات المتعلقة بالتنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية والمخيمات والحماية والتمويل البالغ الصغر، وكذلك المساعدة في حالات الطوارئ.